



PROVISIONAL

A/33/PV.28  
10 October 1978

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ليفانو ( كولومبيا )  
ثم : السيد ماينا ( نائب الرئيس ) ( كينيا )

— مواصلة المناقشة العامة [ ٩ ]

ألقيت الكلمات من :

السيد عبد المجيد ( مصر )  
السيد التريكي ( الجماهيرية العربية الليبية )  
السيد مولا بو ( ليسوتو )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room A-3550 ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

78-72562/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد عصمت عبد المجيد (مصر) : بسم الله الرحمن الرحيم ، السيد الرئيس ،  
 قبل أن أبدأ بياني يسرني ويشرفني أن أتوجه اليكم بالتهنئة الصادقة على انتخابكم بالاجماع لرئاسة  
 الدورة الثالثة والثلاثين . ان انتخابكم يعكس تقديرنا جميعا لكفاءتكم الشخصية ، ولخبرتكم  
 الدبلوماسية الواسعة ، كما أنه تقدير للدور البناء الذي تقوم به كولومبيا في المجال الدولي .  
 كما أغتنم هذه الفرصة أيضا لأحيي رئيس الدورة ٣٢ للجمعية العامة ، سعادة السفير  
 مويسوف نائب وزير خارجية يوغوسلافيا الشقيقة ، التي تربطنا بها أقوى الصلات ، والذي أدار أعمال  
 الجمعية العامة ، والدورات الثلاث الخاصة في مهارة فائقة .  
 انني أود أيضا أن أنضم للوفود الأخرى في تقديم اشاداتي المخلصة للدكتور كورت فالد هايم ،  
 السكرتير العام ، الذي يعمل بلا كلل في تعزيز دور الأمم المتحدة في صبر وحكمة ، والتزام عميق  
 بروح ميثاقها .

اننا نهنيئ شعب وحكومة جزر سليمان على استقلال بلادهم ، ونرحب بانضمامهم لأسـرتنا  
 الدولية ، فاستقلال جزر سليمان هو نصر لدول العالم الثالث ، ونصر في تطبيق روح ونصوص ميثاق  
 الأمم المتحدة . ولن تدخر مصر جهدا في تقديم مساندتها وعونها للشعوب التي لم تستقل بعد ،  
 وعلى الأخص شعوب فلسطين وزمبابوى وجنوب افريقيا وناميبيا .  
 ان وضع مصر الاستراتيجي في المنطقة ، التي تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية في العالم ، قد  
 حملها مسؤوليات تقوم بها عن قناعة واخلاص ، سواء في دورها داخل المجموعة العربية أو الافريقية ،  
 أو مجموعة دول عدم الانحياز أو المجموعة الاسلامية ، تلك المسؤولية تطلبت تضحيات جساما منها ،  
 تمسكا بمبادئنا وفلسفتنا النابعة من قيم وضمير شعب مصر وحضارته . ومهما كانت تضحيات مصر في  
 الماضي والحاضر ، فهي تقف بكل تواضع فخورة بدورها فيما تحقق من ايجابيات بين دول العالم  
 الثالث ، ساعية في تصميم للاسهام مع كافة الدول المحبة للسلام ، لاعلاء شأن ودور الأمم المتحدة .

ان سياسة مصر نابعة من فلسفة مجموعة دول عدم الانحياز ، تلك الفلسفة التي تتركز في الحرص على الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ، والاحترام المتبادل ، وعدم المساس بالسيادة وحرية الارادة والانفتاح على العالم . وما تسعى اليه مصر ، كدولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز ، هو إعادة الانطلاقة الأولى لهذه الحركة التي تعتبر عنصرا أساسيا وهاما في التوازن الدولي . ولكي تستمر الحركة في هذا الدور الهام لابد من حمايتها من كافة محاولات النفاذ داخلها .

ان مصر وهي تعمل في حزم من أجل السلام ، ترى أن منطق المجموعة الدولية في حل المشاكل السياسية ، يجب أن يتطور بحيث يعتمد على الشجاعة في مواجهة الصعاب بصورة عملية ، والتصميم على اجتثاث الحقد والتعصب والكراهية ، من أجل إقامة مجتمع يسوده السلام .

ومن هذا المنطلق فان تحرك مصر من أجل السلام ، يعد في حد ذاته نهجا جديدا في السياسة الخارجية الدولية ، فالمبادرة المصرية تهدف لوضع حد للدائرة المفرغة التي كانت تعيش فيها منطقتنا وتعيد المحبة والسلام في المنطقة التي كانت مهدا للأديان السماوية الثلاث .

على الساحة الافريقية تطالعنا أوضاع تبعث على القلق الشديد ، ان بعد أن تخلصت القارة من الاستعمار والسيطرة الأجنبية وبدأت تعد نفسها لمواجهة التحدي الأكبر ، وهو عملية البناء والتنمية ، ان بها تواجه مؤخرا بموجة عاتية من التآمر والتدخل الأجنبي ، تحاول أن تصرفها عن تحقيق أمانها وينوغ أهدافها .

ان مصر تشجب بكل قوة نقل صراع القوى العظمى الى الساحة الافريقية ، وان هذا يحتم علينا احياء مبدأ عدم انحياز القارة الافريقية وانه فقط عندما تتوقف هذه المؤامرات والمخططات فانه يمكن للدول الافريقية أن تمضي في سعيها من أجل التنمية وتحقيق آمالها وأهدافها .

وانا نظرنا الى جنوبي القارة ، لشاهدنا الأنظمة العنصرية وهي مازالت مستمرة في عدوانها ، وانتهاكاتهما للحقوق الانسانية والمشروعة للشعب الافريقي في زيمبابوي وجنوب افريقيا وناميبيا .

ان نظام حكم ايان سميث العنصري في روديسيا قد لجأ مؤخرا الى مناورة جديدة باعلان ما يسمى بالتسوية الداخلية ، التي هي في الواقع حلقة أخرى في سلسلة تأمره على الحقوق المشروعة لشعب زيمبابوي ، ومحاولة تهدف الى مواصلة حكم الأقلية العنصرية تحت واجهة جديدة زائفة

وان مصر من جانبها ستستمر في تأييدها لكفاح شعب زمبابوي ومساندتها للقوى الوطنية وعلى رأسها الجبهة الوطنية ، كما أنها تؤيد الجهود الصادقة للتوصل الى حل سلمي يحقق لشعب زمبابوي حقوقه المشروعة .

ثم ها هو توأما العنصرى الآخر فى برىٲوريا ، الذى ما زال يمارس سياسة التفرقة العنصرية والبطش بأبشع صورة ضد شعب جنوب افريقيا ، وانه ليس من المستغرب الا تقصر سياستها البشعة على شعب جنوب افريقيا بل بكل فطرسة مدت سلطتها غير الشرعية الى شعب ناميبيا حيث تستمر فى تحد صارخ لقرارات الأمم المتحدة فى احتلال الاقليم .

والجدير بالملاحظة فى هذا المقام أن حكومة برىٲوريا بعد أن أدركت تصميم شعب ناميبيا على بلوغ أهدافه المشروعة تحت قيادة سوابو ، ممثله الشرعى الوحيد ، تظاهرت بقبول المشروع الذى تقدمت به الدول الغربية الخمس ووافق عليه مجلس الأمن بمقتضى قراره رقم ٤٣١ ( ١٩٧٨ ) وهو القرار الذى رحبت به كثير من المحافل ومن بينها مؤتمر القمة الافريقى الأخير فى الخرطوم ، والمؤتمر الوزارى لدول عدم الانحياز ببلغراد .

وما كان مداد قرار مجلس الأمن يجف حتى عادت حكومة جنوب افريقيا لترفض اليوم ما تظاهرت بقبوله بالأمس ، مما لا يدع مجالا للشك فى أن هذا النظام العنصرى انما هو بناوركسبا للوقت ، حتى يتسنى له تنفيذ هدفه ومخططه بفرض تسوية داخلية فى ناميبيا ، واقامة حكم عميل يحقق سيطرته على الاقليم . وهذا ما دعا مجلس الامن الى اصدار قراره الاخير رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى وافق فيه على تقرير السكرتير العام بشأن دور الأمم المتحدة فى الاشراف على عملية اجراء الانتخابات ونقل السلطة الى شعب ناميبيا ، وتحقيق استقلاله الكامل .

أظننا نتفق جميعا على أنه ليس بجديد على حكومة برىٲوريا أن تتجاهل الأمم المتحدة وتضرب بقراراتها عرض الحائط كما أننا لا نتوقع أن يستجيب نظام ايان سميث للجهود المبذولة لتحقيق حكم الاغلبية .

ان الأمر يقتضى هذه المرة ألا نقف مكتوفى الأيدى ازاء تحدى هذه النظم العنصرية لارادة المجتمع الدولى ، ويلزم الأمر تشديد نطاق العزلة ضدها وتطبيق مزيد من العقوبات الرادعة عليها حتى تثوب الى رشد ها وتحقق المطالب المشروعة لشعوب المنطقة .

وشمة مشكلة أخرى تطل على شمال القارة الافريقية — ونعني بها المشكلة القبرصية التى تتطلب هي الأخرى ايجاد حل عادل وعاجل يحفظ للجزيرة استقلالها ووحد ة أراضيها وعدم انحيازها ، ويقوم على أساس تطبيق قرارات الأمم المتحدة ، وهذا يستلزم تضافر جهود جميع الأطراف المعنية واستمرار المفاوضات بين الطائفتين اليونانية والتركية ، وتوافر حسن النية من أجل التوصل الى تسوية

ان عدم الاستقرار المتزايد في الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة ، وتفاقم المشاكل الخاصة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، انما يشكل مصدرا خطيرا لقلق بلادى ، فالصورة العامة للوضع الاقتصادي الدولي ما زالت غير مطمئنة ، على الرغم من ظهور بعض البوارى الضئيلة في الأعوام الماضية ، فما لم يتخذ اجراء فعال وقوى فان ما بقي بالنسبة للعقد الثاني للتنمية لا يشجع ، فالتضخم وتراكم المديونية ، والعجز في التجارة الخارجية ، وظهور الاتجاهات الحمائية ، أصبح اتجاهها مسيطرا على الساحة الاقتصادية الدولية مما كانت له آثاره المباشرة على تدهور معدل التنمية للدول النامية .

ان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء دورتيها التاريخيتين السادسة والعابعة الاستثنائيتين وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، تنطوى على التزام بأن القضاء على الفقر وعدم المساواة يتطلب تغييرات هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي الدولي القائم .

واليوم زاد الاقتناع بضرورة العمل على اقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، يحقق حياة كريمة ورفاهية كحق ثابت للجميع ، ولا يمكن أن تتحقق هذه الحياة الكريمة بمجرد التغييرات السطحية في النظام الاقتصادي القائم .

وعلى الرغم من هذا الوعي والاقتناع المتزايد بفكرة الاعتماد المتبادل ، والاتفاق على اطار عام لحل المشاكل القائمة فان النتائج التي أسفرت عنها الجهود حتى الآن جاءت مخيبة للآمال فهناك عديد من المشاكل التي تهم الدول النامية ما تزال دون حل ، بما في ذلك تجارة السلع الأساسية ، والمديونية الخارجية ، والاصلاح النقدي الدولي ، واصلاح موازين المدفوعات ، ونقل الموارد الحقيقية ، والوصول الى أسواق رأس المال ، والأسواق التجارية للدول المتقدمة . وبالتالي بات من الضروري خلال هذه الدورة أن تركز الجهود لخلق المناخ المناسب لحرار مزيد من التقدم بالنسبة لهذه الموضوعات واعطاء دفعة سياسية جديدة كي تستأنف اللجنة الكلية أعمالها ، مع اعطائها صلاحيات للتفاوض ، والتوصل الى اتفاقيات .

ان التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد انما يتوقف الى حد كبير على الالتزام السياسي للدول المتقدمة ، مع اقتناعنا بأن الدول النامية هي صاحبة المسؤولية الأولى بالنسبة لتنمية شعوبها ، كما أن الاستقلال الذاتي على الصعيد الوطني والجماعي انما يشكل سمة أساسية من سمات التنمية . كذلك نعلق أهمية كبيرة على موضوع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية . اننا

لنشعر بالارتياح للنتائج التي توصل اليها مؤتمر الامم المتحدة في بيونس آيرس للتعاون الفني بين الدول النامية ، وان انعقاد هذا المؤتمر انما ينطوى على بعد خاص في الاطار الشامل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي ضوء برنامجي العمل اللذين أقرهما المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة في كولومبو ومؤتمر التعاون الاقتصادي بين الدول النامية في مكسيكو . فان المجتمع الدولي قد وصل الى مفترق الطرق ، وبات من الضروري البحث عن حلول عملية وفعالة للمشاكل الاقتصادية التي تواجه العالم اليوم .

السيد الرئيس أود أن أنتقل الآن الى مسألة أخرى على جانب كبير من الأهمية في تاريخنا المعاصر ، والتي ظلت من أهم الموضوعات الرئيسية التي تناولتها الأمم المتحدة طوال العشرين عاما الماضية ، وهي مسألة نزع السلاح العام والكامل ، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالهيكل السياسي والاقتصادى والاجتماعي للدول . فمصر لم تكف طوال الاعوام الماضية عن الدعوة الى نزع السلاح العام والكامل ، والعمل في اطار مجموعة عدم الانحياز لدفع الاجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافنا ، لايماننا بأن أى خطأ في حسابات أو تقديرات القوى التي تمتلك أسلحة الرعب والدمار كقيل بوضع نهايـــــة لحضارتنا ، كما أن الاستمرار في التسابق على التسلح قد أنهك من قوى العالم البشرية والاقتصادية . اننا لا نستطيع ان نعيش في ظل الرعب النووي ، أو نستسلم للظروف التي أدت الى تراكم الأسلحة النووية ، وزيادة المخزون في الترسانات العسكرية بفرض الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي .

وانا كنا لا نستطيع أن نقلل من شأن التدابير التي اتخذت على المستوى الثنائي ، بين القوتين الأعظم أو المستويات الاقليمية ، للحد من السباق على التسلح ، فان واقع الأمر انها لم تسهم بصورة ملموسة في الحد من انتشار الأسلحة وفي ضمان أفضل للأمن الدولي . اننا نعلم أن هناك صعوبات عديدة تكتنف التوصل الى نزع السلاح العام والكامل في الحقبة الحالية ، ولكن الى ان يتحقق نزع السلاح ، يجب ان تكثف الجهود خلال تلك الفترة لاتخاذ اجراءات ملموسة ومتوازنة لانهاء المخزون الحالي من الأسلحة النووية ، ووضع حد للانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية ، ووقف انتاج وتطوير تلك الاسلحة . ويتمين على الدول الكبرى أن تشارك في هذا الجهد المشترك بنصيب يتناسب مع الدور الذي لعبته خلال الفترة الماضية ، في زيادة التسلح في العالم ، على أن يتم كل ذلك في ظل رقابة دولية فعالة .

اننا لا زلنا نطالب بتوازن متبادل ومتفق عليه في الحقوق والواجبات بين الدول النووية والدول غير النووية ، ان لا يستطيع العالم أن يقبل أن يتم تحديد أو نزع سلاح مجموعة دون أخرى ، كما ان اجراءات نزع السلاح أو منع الانتشار لا يجب ان تقف حائلا دون حق الدول المشروع في التمتع باستخدام التكنولوجيا النووية ، في الأغراض السلمية ، في ظل رقابة دولية فعالة . ولقد كانت مصر من أولى الدول التي نادى بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، طبقا



لما نصت عليه المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار ، أو إنشاء مناطق سلام ، آخذين في الاعتبار الظروف الإقليمية الخاصة بكل منطقة ، على أن تتوازي عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مع تقديم ضمانات من الدول النووية باحترام وضعها ، وعدم ادخال أية أسلحة نووية في المنطقة ، وببذ استخدام ، أو التهديد باستخدام ، الأسلحة النووية ضدها . ولا يزال هدف مصر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، فالسلام الحقيقي لن يتوفر في هذه المنطقة الاستراتيجية إلا إذا وضعت إسرائيل حداً لسعيها في العمل على حيازة السلاح النووي ، وانضمت لاتفاقية عدم الانتشار . تلك الاتفاقية التي لن نتوانى في الانضمام إليها إذا ما توفرت تلك الشروط .

أنتقل الى موضوع هام جرت أحداثه في الشهور السابقة ، وأعني عقد الدورة العاشرة المكرسة لنزع السلاح . فقد كانت مجموعة عدم الانحياز تصبو الى التوصل خلال الدورة الى نتائج ملموسة ومحددة في مجالات نزع السلاح ، حتى توجه كافة القدرات البشرية والموارد الطبيعية لخدمة أغراض التنمية ، وتوفير السبل اللازمة لبناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وإذا كانت الدورة قد خرجت بنتائج متواضعة ، ولم تتوصل الى حلول للمشاكل الرئيسية ، وعلى الاخص المسائل النووية ، ففي تقديرنا ان الدورة قد أعطت لمجهودات نزع السلاح دفعة الى الامام لاستئناف العمل الجدى ، بهدف تحقيق تقدم ملموس ورئيسي في مجال نزع السلاح ، كما أنها قد أبرزت الحاجة لدعم دور الامم المتحدة ، وجهازها الرئيسي مجلس الامن في عمليات نزع السلاح ، وعلى الاخص في حالة وجود تعويق لاقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، كما أتاحت في الجهاز التفاوضي الجديد فرصة انضمام فرنسا ، والصين لأنشطة نزع السلاح ، ودعمت من الصلة بين الجهاز التفاوضي والامم المتحدة .

ان قواعد ارساء الأمن والسلم الدوليين لن يتم الا من خلال بناء الثقة الدولية ، وارساء مبادئ تكفلها قواعد تردع من يحيد عنها ، ذلك ان اقرار مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم جواز احتلال الاراضي بالقوة ، طبقاً لميثاق الامم المتحدة ، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية وعلى أساس عادل ، كلها مبادئ مكملة ومتوازنة لعمليات نزع السلاح .

تحتفل الامم المتحدة هذا العام بالعيد الثلاثين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأود ان أشيد بالجهود التي بذلتها - وما زالت تبذلها - الامم المتحدة في هذا المجال رغم

المصاعب المختلفة التي تحيط بمثل هذا الموضوع الحساس . ومصر من جانبها لم تدخر جهدا - سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي - للعمل على تدعيم وحماية تمتع الجميع بحقوقهم - وحرياتهم الأساسية بمختلف أنواعها ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية . ولا يخفى عليكم ، سيدى الرئيس ، ان هناك بعض الشعوب التي ما زالت محرومة من حقوقها الأساسية والمشروعة . وقد تكون هذه المناسبة فرصة عظيمة لشعب فلسطين ، وشعوب الجنوب - افريقي ، في استرجاع حقوقهم . وفي هذا الصدد ، نعتبر دور الامم المتحدة دورا " هامما " وأساسيا حيث ان في ذلك تنويعا للجهود التي تبذلها الامم المتحدة منذ نشأتها في مجال الحرية والاستقلال وحقوق الانسان .

ان شعب مصر ليشعر بالألم الدفين للوضع الذي يتعرض له شعب لبنان الشقيق في الوقت الحالي ، ولقد كانت مصر والسيد الرئيس أنور السادات أول من حذر من خطورة ترك الأمور تتدهور في لبنان بسبب التدخلات الأجنبية ، ونادينا برفع الأيدي عن لبنان . ولقد تابع السيد رئيس الجمهورية في اهتمام وقلق بالغين ، ما تطورت اليه الأحداث مؤخراً في لبنان ، وحدد سيادته موقف مصر من الأحداث المؤسفة في لبنان وما يجب عمله لتدارك الموقف الذي قد يؤدي الى عواقب قد يصعب تداركها ، حددنا على الأساس التالي :

أولاً - ينبغي على اسرائيل أن توقف على الفور تأييدها ودعمها للخارجيين على الشرعية اللبنانية ، وشرعية حكومة الرئيس الياس سركيس ، أمثال ميلشيا حداد وكميل شمعون ، وينبغي أن يتمكن الجيش اللبناني من السيطرة على جميع أنحاء لبنان بما فيها الجنوب اللبناني .

ثانياً - ومع وقف هذا التأييد ، والدعم الاسرائيليين ، يتوجب انسحاب القوات السورية ، لتهيئ الفرصة والمناخ المواتيان ، لأطراف الصراع في لبنان ، لإدارة حوار هادئ .

ثالثاً - وعلى الزعماء اللبنانيين من مسلمين ومسيحيين ، أن يجتمعوا في مناخ هذا الحوار الهادئ ، من أجل اقرار ميثاق لوحدة لبنان وسيادته وسلامة أراضيه ، يحل محل ميثاق سنة ١٩٤٣ .

ان مصر من جانبها على استعداد تام للمشاركة في أي جهد في هذا السبيل ، كما أنها تؤيد المبادرة التي قام بها الرئيس جيسكار ديستان في صدد حل الأزمة اللبنانية ، كما أننا نطالب كافة الأطراف المعنية باحترام وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٦ ( ١٩٧٨ ) الذي صدر في ٦ أكتوبر ١٩٧٨ .

منذ ثلاثين عاماً تعرضت منطقتنا العربية لحروب عديدة ، طحنت شعوبها ، وعرقلت تقدمها ، وهددت الأمن والسلم الدوليين . وقد عانت الشعوب العربية ، وبالذات الشعب الفلسطيني الذي شرد من وطنه ، من ويلات الحرب والاحتلال الاسرائيلي الشنيع الكثير . ولقد كان السكرتير العام للأمم المتحدة على حق ، حينما ذكر في تقريره الأخير الى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة خلال عام ١٩٧٨ .

" ان الوضع في الشرق الأوسط لأسباب عديدة متداخلة ومعقدة ، لا يؤثر فقط على السلام والأمن الدوليين ، وانما على مصالح الأسرة الدولية كلها " ( ص ٦ . A/33/1 )  
وأضاف السكرتير العام في تقريره :

" اننا يجب ألا نتراخى لحظة واحدة في محاولة البحث عن حل سلمي ، خاصة وأنه يجب أن يكون ماثلا في الأذهان ماسبق تأكيده عدة مرات ، بأن الوقت في الشرق الأوسط ، ليس في صالح التطور السلمي " ( المرجع السابق ) .

ولاشك أن الجمعية العامة في اهتمامها بالوضع في الشرق الأوسط متيقظة للنتائج التي يمكن أن تترتب على استمراره ، واعية لمناورات التعويق التي تتعرض لها مسيرة السلام ، وبالتالي فهي مدركة لمسئوليتها في التعبير باسم المجتمع الدولي كله عن الرفض القاطع لكل ما من شأنه تكريس الاحتلال الاسرائيلي ، أو تعويق الحل ، أو الاستمرار في عدم احترام مبادئ الميثاق وأهدافه ، وضرورة أخذ المبادرة في الوقت المناسب ، اذا ما تقرر تحقيق التقدم والتحرك نحو السلام العادل والدائم .

ولاشك أن المجتمع الدولي على علم بسياسة مصر وأهدافها ، التي لم تحد عنها قبل أو بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، بتأكيد رغبتها المخلصة ، وسميها الدائم من أجل السلام العادل ، وبسياستها الثابتة في المشاركة في كل ما من شأنه تحقيق السلام ، وتجنب المنطقة احتمالات الصدام وويلات الحروب ، منذ تعرض شعب فلسطين لانكار حقه المشروع في الحياة ، وبخاصة في عصرنا هذا ، الذي يشكل ميثاق الأمم المتحدة حجر الزاوية في مسيرة الانسان وتقدمه ، وان السلام لكي يستحق أن يوصف بذلك ، لن تكون له قيمة اذا لم يؤسس على العدل .

هذا هو يسيادة الرئيس التشخيص الحقيقي للوضع في الشرق الأوسط ، وهذا هو سبب الداء . ومعنى ذلك أن من الحتميات التاريخية أنه اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه ، فلا بد وأن كان يولد انفجارا يتجاوز في مداه وأبعاده كل ما شهدته المنطقة في الماضي ، وعندئذ لن يسلم العالم من آثاره المدمره ماديا وروحيا ومعنويا .

وأود أن أعيد الى الذاكرة هنا ما ذكره الرئيس أنور السادات أمام مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، قبل مبادرته التاريخية ، حيث قال ، واننى أقتبس :

" لقد كانت أمتنا صادقة كل الصدق حينما خاضت المعركة المجيدة منذ أربع أعوام مضت ، ثم انها كانت ولا تزال أمينه في دعوتها للسلام ، مخلصه في رغبتها في احلاله في ربوع المنطقة ، لأن هدفنا في النهاية هو أن يعيش كل في وطنه داخل حدوده آمنا على نفسه ومقدساته ، قادرا على الاسهام بسخاء في تقدم البشرية ، وتوجيه كافة طاقاته الى تحدى التنمية والتقدم " .

ومن هذا المنطق كانت تحركات مصر وسياستها في الماضي ، ومن هذا المنطلق أيضا كانت مبادرة مصر التاريخية التي قام بها السيد الرئيس محمد أنور السادات في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي بزيارته للقدس ، والتي كانت قمة المبادرات العديدة التي قامت بها مصر منذ سنوات ويشهد عليها المجتمع الدولي . لقد خاضت مصر بكل شجاعة معارك الحرب ، وهي تخوض الآن معركة السلام . ومعركة السلام لكل مقدر رزين للأمور ، أشق من معركة الحرب ، لأنه ليس هناك أسهل من اشعال الحروب بكل ويلاتها ، ولكن معركة السلام بكل مسؤولياتها التاريخية ، أصعب وأشق وتحتاج الى نفس القدرة والقوة التي تحتاجها معركة الحرب . وقد أثبتت مصر في كلا المعركتين ايمانها بمسؤولياتها واستعدادها لتحملها .

ان مصر تعمل بصبر ودأب من أجل استعادة الحقوق العربية ، وتخليص الأرض العربية من الاحتلال الاسرائيلي . ولا شك أن المجتمع الدولي بأسره يتابع الجهود التي تمخضت عنها وثائق كامب ديفيد الأخيرة ، ويقدر الدور الايجابي الذي لعبه الرئيس كارتر . وأود أن أؤكد هنا ، أن هذه الوثائق ، ليست هي نهاية المطاف ، بل هي بداية الطريق والاطار نحو السلام العادل والدائم ، الذي ننشده جميعا ، ونعمل من أجله ، وهي كما ذكر الرئيس السادات خطوة جوهرية في هذا الاتجاه .

واسمحوا لي سيادة الرئيس أن أعرض هنا النقاط التالية بخصوص وثائق كامب ديفيد :

أولاً - منذ العدوان الاسرائيلي على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، واحتلال أراضي ثلاث دول عربية ، فان المجتمع الدولي والأمم المتحدة ، كانت تؤكد دائما على ضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) بجميع أجزائه ، والكفاح بكل الوسائل من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واقامة سلام عادل ودائم على أساس أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا كان حرص الوثيقة الأولى المعنونة " اطار السلام في الشرق الأوسط " على تأكيد أن التسوية السلمية تقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) بكل فقراته . وكما تعلمون أن من أهم هذه الفقرات هو عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق الحرب . كما نصت تلك الوثيقة على أن سلام الشرق الأوسط يجب أن يستند على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية التي تمثل الآن العرف السائد في العلاقات بين جميع الدول . ولاشك أن النص على ذلك صراحة يعزز الموقف العربي ويؤكد . هذا بالإضافة الي تأكيد الوثيقة لقرار مجلس الأمن ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) الذي قبلته جميع الأطراف المعنية .

ثانياً - كان المجتمع الدولي كله يعبر عن قلقه من جمود الوضع في الشرق الأوسط وتكريس الأوضاع الراهنة ، ومن ثم كان ينادى بخلق الظروف الضرورية التي تؤدي الى التغلب على الصعوبات والعقبات التي حاولت اسرائيل فرضها على المجتمع الدولي الذي كان يؤكد دائما على أن السلام العادل في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ثالثاً - ومن هذا المنطلق كانت سياسة مصر حيث عملت وناضلت منذ عام ١٩٦٧ بكل الوسائل والطاقت المتاحة لديها من أجل تحقيق هذين الهدفين ابتداءً من اتخاذ القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) الى مهمة السفير جوناريانج ، الممثل الخاص للسكرتير العام ، الى المحادثات الرباعية في مدينة نيويورك ، بالإضافة الى المبادرات التي لا يمكن حصرها في مختلف المحافل الدولية . وبعد ذلك جاءت حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ التي غيرت الموقف تماما وحركته نهائيا من الجمود الذي كان يفرق فيه بسبب تعنت اسرائيل وسياستها المعوقه .

رابعاً - حاولت اسرائيل احتواء نتائج حرب تشرين الأول / اكتوبر والعودة الى سياسة الساطلة والتعويق ، حتى جاءت مبادرة الرئيس السادات في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي لتحرك الموقف ،

وتكرس الجهود من أجل التوصل الى السلام العادل والدائم في المنطقة .

خامسا - وفي هذا الاطار السابق أود أن أوضح وأؤكد هنا مبدأين أساسيين وهما أن وثيقتي كامب ديفيد تمثلان اطارا وأساسا للعمل نحو تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط ، وأن مصر لا تسعى الى حل منفرد ، وإنما الى تسوية شاملة لا بد أن تأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني وانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية . ويجب أن تكون هذه حقيقة أمام الجميع لا تقبل أى لبس أو جدل فهذه كانت دائما وماتزال سياسة مصر ، وستظل كذلك في المستقبل . ان موقف مصر يتلخص في أن اسرائيل لا تستطيع ادعاء السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وإنما السيادة لمن يقيمون فوق هذه الاراضي من أبناء شعب فلسطين . ونحن ندرك تماما أن هناك طريقا طويلا وشاقا أمامنا قبل التوصل الى اتفاقيات السلام النهائية ، وأن تحقيق هذا الهدف سيعتمد بالدرجة الأولى على الاخلاص الذي تبديه الأطراف المختلفة من أجل القيام بالتزاماتها .

سادسا - ان دراسة متأنية وواعية وموضوعية للوثيقة الخاصة بالتسوية الشاملة توضح لنا ما يأتي :

- ١ - انها تحوى الاطار العام لتنفيذ القرار ٢٤٢ ( ١٩٧٦ ) بجميع مبادئه التي سبق أن أشرت اليها لتطبيقه على جميع الجبهات .
- ٢ - انها تؤكد احترام واعمال احكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية .
- ٣ - ان المنطلق العام هو السعى نحو تحقيق تسوية شاملة ، ويتطلب مشاركة باقي الأطراف المعنية .

٤ - تأكيد مبدأ التبادل في اجراءات الأمن التي يتفق عليها ، أى أنه ليس من حق طرف واحد فقط الاصرار على اجراءات أمن له وحده وانكار نفس الحق على الطرف الآخر .

سابعا - تهدف المبادئ والأحكام الخاصة بالضفة الغربية وغزة الى تحقيق واقع جديد

يؤدى تدريجيا الى ابطال المخططات الاسرائيلية ، وتحقيق المطالب العربية العادلة وأهمها :

- ١ - النص على اشتراك جميع الاطراف المعنية في المفاوضات من أجل حل المشكلة الفلسطينية بكل أبعادها وقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وهو ما كان مطلباً أساسياً لمصر وللمجتمع الدولي بأسره الذى أكد دائما أن لب المشكلة هو القضية الفلسطينية .

٢ - التخلص من الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وذلك بالفناء الحكم العسكري في المنطقتين وسحب الادارة المدنية الاسرائيلية منها ، وانسحاب القوات الاسرائيلية ، وتمركز مايتبقى منها في مواقع أمن محدد .

٣ - اقامة مؤسسات فلسطينية تتمثل في سلطة حكم ذاتي عن طريق الانتخاب تتخذ شكل مجلس ادارى للضفة الغربية وغزة ، وقوات بوليس محلي واشترك الممثلين المنتخبين عن الفلسطينيين في اللجنة الرباعية الدائمة التي ستحدد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، بشرط موافقة شعبهما عن طريق ممثليهم المنتخبين ليقروا مصيرهم بأنفسهم .



رابعاً - وقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الوقت الحالي وتجميد انشائها ، على أن يتقرر مصيرها في المفاوضات التي سوف يشترك فيها ممثلو الشعب الفلسطيني . وكلّم تعرفون مدى اهتمام مصر ومبادئها والتي أيدّها فيها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص موضوع المستوطنات الاسرائيلية ، والتي أعتبرت اجراءات غير شرعية وتشكل عقبة في طريق السلام .

خامساً - رفع المعاناة عن شعب الضفة والقطاع نتيجة الاحتلال والحكم العسكري الاسرائيلي .  
سادساً - تنظيم أسلوب عودة النازحين عن الضفة والقطاع منذ عام ١٩٦٧ تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الاجماعي رقم ٢٣٧ ( ١٩٦٧ ) في هذا الشأن .

سابعاً - الاتفاق على اجراءات عاجلة وعادلة لحل مشكلة اللاجئين .  
ثامناً - تؤدى مبادئ واطار الانسحاب الاسرائيلي من سيناء الى تأكيد انطباق مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ، مما ينصرف أيضاً الى الجولان ، ويؤكد التفسير العربي للقرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) من أنه يقضي بالانسحاب من الأراضي المحتلة وليس من أجزاء منها ، وكذلك فان قرار ازالة المستوطنات الاسرائيلية من سيناء يعتبر مبدأ يمكن الاستناد اليه بالنسبة للجولان والضفة الغربية وغزة .

تاسعاً - بالنسبة للقدس فقد أكدت مصر موقفها الثابت في هذا الصدد والذي يقوم على ما يلي :

- ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ومن ثم يجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .
- وجوب أن تكون القدس تحت السيادة العربية .
- أنه من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة ، بوصفهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .
- ان القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٢٦٧ ( ١٩٦٩ ) يجب أن تطبق بشأن القدس .

- اعتبار كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ، ويجب ابطال آثارها .
- يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة ، دون أى تمييز أو تفرقة .
- يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلين هذا الدين .
- ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة ويمكن إقامة مجلس بلدى مشترك يتكون من عدد متساو من العرب والاسرائيليين للإشراف على تنفيذ هذه الوظائف ، وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة .
- تلك هى المبادئ التي قبلتها مصر وستعمل على تحقيقها ، ويتضح منها حرمة المبادئ الميثاق وما ارتضاه المجتمع الدولي من أجل إقامة السلام العادل والدائم ، واننا نعتبر أن ماتم التوصل اليه جزءاً من الاطار الشامل لتحقيق هذا السلام .
- ويسعدنى أن أقول ، أن التأييد العالمي الذى لقيته مساعى مصر نحو السلام العادل والدائم والذى لم يفتقر عبر السنوات الماضية ، انما هو تنويع للجهود والتضحيات التي قامت بها مصر عبر تاريخها ، من أجل احقاق الحق ، وإيماناً برسالتها الحضارية في هذا العالم . وأود هنا باسم شعب مصر أن أوجه الشكر لكل من وقف هنا على هذا المنبر ، ويقف مع مصر في جهودها من أجل تحرير الأراضى العربية واحلال السلام العادل في المنطقة ، ولم يشذ عن هذا الاجماع الا قلعة شامت أن تستمر في معارضتها لأية جهود تبذل من أجل السلام ، ولذلك آن الأوان لوضع حد لهذه المزادات . ان مصر لتأمل أن يقوم الجميع بدراسة هذه الوثائق دراسة وافية قبل الحكم عليها .
- ان العالم كله شاهد على نوايانا ، فان ما ننشده لهو سلام عادل يشمل المنطقة كلها ، وليس سلاماً بأى ثمن ، السلام الذى يستعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وللأمة العربية أرضها المحتلة . ان ما قامت به مصر من مبادرات تاريخية ، انما تقوم بها من منطلق القوة وليس الضعف ، وبروح الشجاعة وليس التردد ، وبهدف السلام وليس الحرب . ان طريق السلام مفتوح ويجب على الجميع أن يساهموا فيه بكل اخلاص ، والا عادت المنطقة مرة أخرى الى اخطار الحرب والدمار ، والى تهديد السلام والأمن الدوليين .

لقد قامت مصر عبر تاريخها بمسئولياتها القومية وتحملت راضية الكثير من التضحيات ووقفت صامدة في وجه المحن والأزمات ، وضحت بأعز ما تملك من دماء أبنائها الأبرار الشهداء . ان مصر كانت ، ولا تزال ترفض الوصاية من أى جهة كانت ، وهي لا تعطى روسيا لأحد كما لا تقبل روسيا من أحد ، وسوف تعمل دائما فوق الطعن والهجوم .

وختاماً سيادة الرئيس أعيد ما ذكرته شخصياً من فوق هذا المنبر ، من أن مصر قد واجهت أربع معارك من أجل الحرب ، فدعونا نخوض المعركة الخامسة من أجل السلام .

السيد على عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ، يطيب لي في البداية باسم وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية أن أهنيكم بانتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، واننى لعلنى يقين أن هذه الدورة تحت رئاستكم ستحقق الكثير من أجل تحقيق أهداف وطموحات شعوب الأسرة الدولية ، التى ناضلت الكثير من أجل انشاء هذه المنظمة الدولية ، مؤلمة في أن تكون وسيلة لتحقيق المبدأ ، وتحقيق السلام ، ولتضع حدا للظلم والاستعمار والاضطهاد الذى عانت منه البشرية .

كما لا يمكنني الا أن أعبر عن شكر وتقدير وفد الجماهيرية لسلفكم السيد مويسوف الذي بذل الكثير من أجل دفع هذه المنظمة خطوة الى الامام في سبيل تحقيق نفس الاهداف . وان وفدى يود أن يتقدم بالتهنئة لجزر سليمان لنيلها استقلالها ويرحب بانضمامها لعضوية الامم المتحدة ، وانه لعل يقين بأن انضمامها سيساهم مع دول العالم الثالث والمنظمة الدولية بفعالية في خدمة البشرية كما أنه مما يبعث على سرور وفد بلادى أن نرى سعادة الدكتور كورت فالدهايم الامين العام للأمم المتحدة يواصل أداء مهمته بنجاح وكفاءة عالية واخلاص متناه ونزاهة ، وعلى الرغم من الصعوبات التي تصترضه فقد استطاع خلال السنوات التي أمضاها على رأس ادارة هذه المنظمة الدولية أن يحقق الكثير وباسم بلادى أؤكد له وقوفنا الكامل معه ومساندته في أداء مهمته النبيلة وتأييدنا الكامل للجهود التي يبذلها لخدمة البشرية من خلال هذه المنظمة الدولية .

لقد مضى أكثر من ٣٢ عاما على انشاء هذه المنظمة وعلى اعلان ميثاقها ولا يشك أحد في أنها قد قامت بالكثير وعملت الكثير من أجل تحقيق أهدافها وفقا للميثاق الذي أقرته دولنا وشعوبنا ولكن على الرغم من كل الانجازات التي تحققت سواء في مجال السلام الدولي أو في مجال تصفية الاستعمار أو في المجال الاقتصادي فان نظرة عابرة الى الوضع الدولي الراهن تؤكد لنا جميعا أن البشرية التي سعدت بانشاء هذه المنظمة وان شعوب العالم قد أخذ يتسرب اليها اليأس - وأخذ التشاؤم يحل محل التفاؤل أمام الاحداث الخطيرة التي تمر بها الاسرة الدولية ولنا أن نتساءل ، وقد حان الوقت لذلك ، ما هو دور المنظمة وما هو مستقبلها ؟ وبالأحرى ما هي أسباب فشلها فى تحقيق السلام وتحقيق حرية الانسان المضطهد في كثير من مناطق العالم وعدم تحقيق رخاء بطريقة عادلة لشعوب الاسرة الدولية بل ولازدياد الفقر واليؤس في كثير من مناطق العالم وازدياد الرخاء في مناطق أخرى على حساب شعوب العالم ؟ والتساؤل هو هل ذلك يكمن في المنظمة وفي عدم قدرتها على مواجهة الاحداث الدولية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها وميثاقها ؟ أم أن ذلك يرجع الى عدم التزام الدول وخاصة الدول الكبرى الاستعمارية بميثاق وأهداف المنظمة الا بقدر ما يحقق مطامعها واستغلال شعوب الأرض ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل لبيديه ان أن قوى الشر المثلة في الامبريالية والاستعمار وقوى الاستغلال والاحتكار هي السبب الرئيسي في كل ما يواجهه العالم من مأس وحروب . وما منظمة الامم المتحدة الا ضحية لتلك القوى مثل ما هو الحال للدول الفقيرة والشعوب الضعيفة .

ان نظرة عابرة على الوضع الدولي الراهن لتؤكد مدى خطورة الموقف الدولي ومدى امكانية نشوب الحرب والتي وان كانت انحصرت في مناطق مختلفة من العالم وبشكل محدود نتيجة لتوازن قوى الرعب والتدمير الا أن استمرار بؤر الحرب لا يمكن الا أن يؤدي في النهاية الى حرب شاملة تكون ضحيتها البشرية بأسرها .

ان الاستعمار الذي أخذ من خلال نضال الشعوب وقيام حركات التحرر الوطني ومن خلال النضال السياسي من خلال هذه المنظمة ، أخذ يشهد نهاية حقبة مؤسفة ومؤلمة يحاول اليوم في محاولة يائسة — ولو كان الامر يترتب عليه تدمير البشرية بأسرها — أن يبقى على هيمنته ويبقى على احتكاراته وشركاته المستغلة في مناطق مختلفة من العالم .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية التي هي جزء من القارة الافريقية وجزء من الوطن العربي وشعبها ينتمي الى البحر المتوسط والى شعوب العالم الثالث ، لتتمسك بكل اخلاص بأهداف ومبادئ هذه المنظمة . ولا يمكن الا أن تواجه الحقيقة وأن تقول رأيها بصراحة متحملة لمسؤولياتها تجاه المجموعة الدولية بأسرها وتجاه شعوب افريقيا والوطن العربي والعالم الثالث بصورة خاصة . ان الوضع المتدهور في القارة الافريقية والنتائج عن التدخل الاستعماري المباشر في الآونة الاخيرة وعن وجود الانظمة العنصرية واعتداءاتها على شعوب القارة واستمرارها في انتهاك مبادئ وميثاق المنظمة واستهتارها بحقوق الانسان واستمرارها في انتهاكها للسياسة العنصرية لا يمكن أن يخفي على أحد .

دون شك لقد استطاعت شعوب القارة الافريقية خلال السنوات الماضية أن تحقق الكثير في مجال التحرر الوطني وتحقيق الاستقلال لشعوبها الأمر الذي جعل الامبريالية والاستعمار يحاول اعادة فرض سيطرته وهيمنته باستعمال أسلحة لا أخلاقية بداية بالاغتيالات السياسية لزعماء افريقيا ومرورا باستعمال المرتزقة البيض لقلب أنظمة الحكم التقدمية في القارة التي لا ذنب لها سوى محاولة رفع مستوى شعوبها ، وانتهاج سياسة تخدم مصالح شعوبها نهاية بالتدخل العسكري الاستعماري المباشر بالقوات المسلحة لفرض الاستعمار من جديد على شعوب القارة .

ان بقاء الانظمة العنصرية في روديسيا وجنوب افريقيا وفي ناميبيا واستمرارها في سياسة الفتك والابادة الجماعية وانتهاك حقوق الانسان ، لا يمكن أن يتم أو يستمر لولا دعم القوى الامبريالية

وقوى الاستعمار الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وان ما تبديه القوى الاستعمارية وما تبديه الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة من محاولات تخديرية فيما تدعيه من سياسات لمساعدة شعوب تلك البلاد ، لا يمكن أن ينطلي علينا كأفارقة ، ولا أعتقد أنه ينطلي عليكم وعلى شعوب الاسرة الدولية . ان شعوبنا لا يمكن أن تنسى أن الاستعمار هو الذى خلق هذه الانظمة ، وان الاستعمار هو الذى ساعد ويساعد في بقائها ويمدها بالاسلحة الفتاكة والمساعدات المختلفة ، وان الاستعمار لا يمكن أن يكون وسيطا بل هو عدو مباشر للشعوب الافريقية .

ان حل مشكلة ناميبيا لا يمكن الا بتمكين شعب ناميبيا تحت قيادة حركة "سوابو" حركته الوطنية ، من الاستقلال الكامل والسريع ، وان استمرار النظام العنصرى في جنوب افريقيا في وضع المراقيل أمام محاولات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تتحمل مسؤوليته الكاملة الدول الغربية الاستعمارية التي خلقت وتساعد النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، كما أن استمرار النظام العنصرى في زيمبابوى ( نظام ايان سميث ) لا يمكن أن يكون بمعزل عن تلك الدول الاستعمارية وان الحل الوحيد هو دعم شعب زيمبابوى تحت قيادة الجبهة الوطنية في نضاله المشروع من أجل الحصول على استقلاله والقضاء على النظام العنصرى البغيض . وان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية التي هي جزء من القارة الافريقية لتؤكد عن عزمها الاستمرار في تقديم كافة الدعم الممكن لتلك الشعوب الخاضعة للانظمة العنصرية وحتى يتم تصفية هذه الانظمة .

ان محاولات الدس الاستعمارية لتغيير اتجاه التاريخ واستخدام وسائل المرافعة السياسية لاضعاف حركات التحرر الوطني في زمبابوى وجنوب افريقيا وناميبيا سوف لن يكون مآله الا الفشل تماما مثلما فشل الاستعمار في أنغولا وموزامبيق وغيرها من مناطق القارة ، كما أن محاولات القسوى الاستعمارية وتدخلاتها العسكرية المباشرة في القارة لن تزيد شعوبنا في افريقيا الا تصميمها على النضال حتى يتم في النهاية القضاء على آخر مراكز الاستعمار واحتكاراته . ولقد أكدت قرارات مؤتمر الخرطوم للقيمة تلك الحقيقة ، وفشلت محاولات الاستعمار في خلق بذور الفتنة والانشقاق بين الدول الافريقية وخلق أحلاف مؤيدة له أمام ارادة شعوب القارة وتصميمها على التحرر .

لقد حان الوقت لأن تلعب الأمم المتحدة دورا أكبر ايجابية في مساعدة شعوب القارة الافريقية التي تناضل ضد الأنظمة العنصرية في جنوب افريقيا وزمبابوى وناميبيا والتي تناضل من أجل الحصول على تقرير مصيرها كما هو الحال بالنسبة لشعب الصحراء ، كما حان الوقت لكي تتخذ الأمم المتحدة اجراءات عملية وفعالة لتنفيذ قراراتها الخاصة بتطبيق العقوبات على الأنظمة العنصرية في القارة . وان قيام الأمم المتحدة بذلك من شأنه فقط تحقيق السلام في القارة الافريقية .

اننا لانستطيع أن ننظر الى مايجرى في القارة الافريقية بمعزل عما يجرى في المنطقة العربية ، ان الاستعمار الذي خلق الأنظمة العنصرية في افريقيا هو نفس الاستعمار البريطاني الذي خلق النظام العنصرى الصهيوني في فلسطين وان الامبريالية الأمريكية التي خلفت الاستعمار البريطاني والتي تدعم الأنظمة العنصرية في افريقيا هي نفس الامبريالية الأمريكية التي تدعم النظام الصهيوني العنصرى في فلسطين وتمده بالمال والسلاح لا من أجل تركيز احتلاله لفلسطين فقط ولكن لاستمرار عدوان هذا النظام على الأمة العربية واستمرار توسعه على حسابها ، لقد مضى على احتلال فلسطين وتشريد شعبها أكثر من ثلاثين عاما هو عمر الأمم المتحدة دون أن تقوم الأسسرة الدولية بأى اجراء عملي من شأنه أن يعيد الحق الى نصابه وأن ينهي الظلم ويمكن الشعب الفلسطيني من العودة الى أرضه ، حقيقة ، لقد صدرت المئات من القرارات من هذه المنظمة تدين النظام العنصرى الصهيوني في فلسطين وتطالبه بتطبيق قرارات الأمم المتحدة والامثال للشرعية الدولية ولكن ماذا كان مصير هذه القرارات ولماذا لم تنفذ . ولماذا يتجاهلها نظام العصابات الصهيونية . كل منا يعرف أن الاستعمار ، وان الامبريالية الأمريكية تتحمل المسؤولية الأولى في

ذلك . لقد استمر العدو الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ بل ومنذ عام ١٩٤٨ عندما اعترفت هذه المنظمة في ظروف دولية نعرفها جميعا بنظام العصابات الصهيونية ، استمر يحتل أراضي عربية لدول مجاورة لفلسطين بالقوة ، ويفرض الارهاب والقتل الجماعي على سكان هذه المناطق دون أى اكتراث لقرارات المنظمة ونداءاتها .

كل منا يتحدث عن السلام في هذه المنطقة ونحن كجزء من هذه المنطقة والأمة العربية بأسرها أكثر حرصا من أى شعب آخر على السلام لأننا نعرف أكثر من غيرنا نتائج الحرب ، ولقد عانينا في الجماهيرية من استعمار فاشي خضنا ضده حربا تحررية لأكثر من ثلاثين سنة فقدنا فيها أكثر من نصف سكان بلادنا ، كما عانت البلاد العربية الأخرى نفس المصير تقريبا ، ولهذا فما من أحد أكثر حرصا منا على السلام . ولكن ما هو السلام المنشود . ان السلام لا يمكن أن يعني استمرار الاحتلال وتشريد شعب فلسطين ومنعه من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، اللهم الا اذا كان ذلك السلام بمفهوم العنصرية الصهيونية ومفهوم الولايات المتحدة الأمريكية حليفها ، ان السلام في نظرهم هو قبول الاحتلال وقبول الذل وهذا مالا يمكن أن تقبله الأمة العربية ولا الشعب الفلسطيني . ان الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم العدو الصهيوني بالمال والسلاح والتي اشتركت معه بطريقة مباشرة في عدوانه المستمر على الأمة العربية لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقبل أو أن تكون وسيطا في السلام الا اذا كان المقصود بالسلام كما ذكرت هو استمرار الاحتلال ، واستمرار تشريد الشعب الفلسطيني وعدم تمكينه من تقرير مصيره .

لقد تتبعنا التطورات الأخيرة في المنطقة العربية منذ الخطوات الاستسلامية ، والاتصالات المشبوهة التي تمت ، الى اتفاقية معسكر داوود ، ولقد أدركت الأمة العربية بأسرها بأن السياسات التي أتبعت من قبل بعض الأنظمة الرجعية العربية مع العدو الصهيوني تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية ، ستكون لها نتائجها الخطيرة كما أكد ذلك بيان جبهة الصمود والتصدي في طرابلس والجزائر وهو ما حدث بالفعل بتوقيع ما أطلق عليه باتفاقية كامب ديفيد . ان هذه الاتفاقية التي وقعت بين عدو محتل هو العدو الصهيوني وحليفه الطبيعي الولايات المتحدة الأمريكية وبين نظام رجعي عربي حليف أيضا للولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك أية شرعية ولا تستند على أى قانون اللهم قانون الغاب والاحتلال . لمانا .



أولا - لقد وقعت هذه الاتفاقية التي رفضتها الدول العربية بأسرها ، وسمعت منذ قليل من يتحدث بأن هناك أقلية . ان جميع الدول العربية ، دون استثناء ، رفضت تلك الاتفاقية وأدانتها ، لأنها تمت في ظل الاحتلال ووقعت بين مهزوم ومنتصر ولا يمكن من هذا المنطلق اعتبارها الا ملغاة وغير شرعية لأنها تعمت بين مهزوم ومنتصر .

ثانيا - ان هذه الاتفاقية تناولت قضية الشعب الفلسطيني ووقع عليها مسؤول عربي لا يمتلك لا الشرعية ولا الأهلية أن يتحدث باسم الشعب الفلسطيني وفقا لكافة قرارات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، التي تعتبر جميعها منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني .

ثالثا - ان هذه الاتفاقية تناولت دولا عربية أخرى من دول المواجهة ترفض بوضوح أية أهلية أو أية شرعية لذلك المسؤول العربي الذي وقع نيابة عنها .

ان ما جرى في كامب ديفيد لهو مسرحية ومهزلة بل وسابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، ان دولة كبرى هي الولايات المتحدة الامريكية تشارك مشاركة مباشرة في عمل يقر الاحتلال بالقوة ويتناقض مع كافة قرارات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى . ان دخول دولة كبرى مثل الولايات المتحدة في اتفاقيات لتدعم الاحتلال بالقوة وفرض التوقيع على دولة مهزومة مقدمة التنازلات ، هي سابقة خطيرة في العلاقات الدولية لا يمكن الا ان يكون لها تأثير سلبي على العلاقات الدولية . لقد رفضت الامة العربية بأسرها وأدانت اتفاق كامب ديفيد ونتائجه المترتبة عليه . ان ما وقع في كامب ديفيد لا يمكن اعتباره أساساً لأي سلام في المنطقة ، ولا يمكن الا ان يكون سوى عملاً من شأنه أن يزيد من حالة التوتر في المنطقة وتهديد السلام والامن الدوليين . ولقد بدأت نتائج كامب ديفيد تظهر بوضوح . ان ما حدث في كامب ديفيد هو تحالف جديد غير طبيعي بين نظام عنصري ونظام رجعي وبين الامبريالية الامريكية يهدف الى تصفية قضية فلسطين ، ويهدف الى تهديد سلام وأمن القارة الافريقية . ولقد سمعنا بوضوح بعد ما تم توقيع تلك الاتفاقية عن يذكر ان له دوراً افريقياً . ما هو هذا الدور الافريقي ؟ ان الايام ستثبت غير ذلك . لقد استمعنا بالامس الى ممثل العصابات الصهيونية يرفض بوضوح ويتجح ويتحدى هذه الاسرة بأن القدس ستظل تحت احتلال اسرائيل ، وهي احدى الدول - اذا كان من الممكن ان نسميها كذلك - التي وقعت اتفاقية كامب ديفيد . وسمعنا ، منذ قليل من يتحدث عن القدس . ان يظهر بوضوح ان هذه الاتفاقية هي اتفاقية مشبوهة ولا يمكن ان نقبلها اطلاقاً . لقد استمعنا الى ممثل العصابات الصهيونية يتحدث عن بقاء المستوطنات ، ونسمع اليوم من يتحدث عن مطالبته بازالة المستوطنات .

ان كل من يقرأ قراءة بسيطة ما يسمى باتفاقية كامب ديفيد لا يمكن الا ان يدرك انها تحالف رجعي صهيوني امبريالي خطير ستكون له نتائجه . وقد أخذت نتائجه تظهر الآن بوضوح . ان ما يجري في لبنان الآن من حرب تشنها اسرائيل ، بطريقة مباشرة عن طريق بوارجها العسكرية مثل ما حدث في اليومين الماضيين من ضرب تلك البوارج لمدينة بيروت ، وتشنها عن طريق عملائها في جنوب لبنان معرقة لكافة مجهودات الامم المتحدة في احلال السلام تنفيذاً لقرار مجلس الامن ، وعن طريق العملاء الانعزاليين الذين تدعهم وتقف وراءهم . وان الدماء التي تسفك الآن هي بداية النتائج الخطيرة لاتفاقية كامب ديفيد ، فبعد ان حاولت الولايات المتحدة استعمال كافة ضغوطها ضد سوريا والاردن

( السيد التريكي ، الجماهيرية  
العربية الليبية )

لكي تقبل اتفاقية كامب ديفيد ، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة باشعال الحرب في لبنان بقصد خلق حالة توتر في المنطقة لابعاد أنظار الامة العربية والعالم عما قامت به في كامب ديفيد . ان دعوة الولايات المتحدة لاجتماع مجلس الامن هي محاولة لتدويل المشكلة اللبنانية ، وعمل مباشر لتقسيم لبنان وضرب القوى الرافضة لسياستها في المنطقة العربية .

ان الجماهيرية العربية الليبية تؤيد حكومة لبنان الشرعية ، وتطالب بأن يكون لبنان منطقة سلام ، وان يكون لبنان عربيا ، وان يكون لبنان حرا ومستقلا . واننا نعتقد ان الوقت قد حان لكي تقوم هذه الاسرة الدولية باجراء من شأنه ان يكف يد دولة العصابات الصهيونية عما تقوم به في لبنان .

ان مايجرى في المنطقة العربية لا يمثل خطورة على السلام في تلك المنطقة ، بل يمثل خطرا على السلام في العالم بأسره ولقد حان الوقت لكي تقوم الامم المتحدة بواجبها ، وأن تلتزم الاسرة الدولية بقراراتها ، ولقد حان الوقت ان تقول الاسرة الدولية للولايات المتحدة الامريكية بصراحة ان ما تقوم به ليس مجهودا للسلام وانما هو عمل من شأنه ان يزيد من التوتر ، وانه عســل يتنافى مع كافة قرارات الامم المتحدة ومع مسؤوليات الولايات المتحدة الامريكية كدولة كبرى . ان السلام لا يمكن ان يتحقق الا بتمكين الشعب الفلسطيني من العودة الى أرضه وتقرير مصيره مثل بقية شعوب العالم . ان السلام لا يمكن ان يتحقق في ظل الاحتلال وفرض الشروط ، وتهديد الشعب ومحاولات قهرها .

في الوقت الذي تعمل فيه الامم المتحدة وتخصص الدورات الطارئة من أجل العمل على نزع السلاح ، في محاولة لتحقيق السلام والامن في العالم ، نجد ان الدول الكبرى الاستعمارية تزيد من تسليحها وترسل الاسلحة والمعدات الى الانظمة العنصرية لخلق مزيد من بؤر التوتر لدعم سياسة الاستعمار والاحتلال - ان استمرار الولايات المتحدة الامريكية في مد العدو الاسرائيلي بالأسلحة الفتاكة لا يمكن اعتباره الا في هذا الاطار . ان قرار الولايات المتحدة الامريكية بانشاء قاعدتين عسكريتين جويتين في فلسطين المحتلة يتكلفان أكثر من ٢ بليون دولار وفقا لاتفاقية كامب ديفيد أمر يجب ان ندينه وان نرفضه جميعا . وان استمرار الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في دعم النظام العنصري في جنوب افريقيا ومدته والنظام الصهيوني بالاسلحة والتكنولوجيا الذرية لأمر يتنافى

مع كافة مجهوداتنا من أجل نزع السلاح في العالم . كما لا يمكن ان نفسر استمرار الولايات المتحدة الأمريكية تسليح كوريا الجنوبية واستعمال الامم كغطاء لتواجد قواتها العسكرية في كوريا الجنوبية الا سلسلة وحلقة في زيادة التسليح وزيادة التوتر في العالم .

وان وفد بلادى ليرى ان الوقت قد حان لكي تضغط الاسرة الدولية وتستعمل نفوذها كي تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من كوريا الجنوبية ، وأن يترك للشعب الكورى الحرية في تحقيق وحدته ، واننا لا يمكن في هذا الاطار الا ان نقدر تقديرا عاليا للمجهودات الكبيرة التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية ، من أجل تحقيق وحدة كوريا بطريقة سلمية بعيدا عن التدخل الاجنبي واجلاء القوات الاستعمارية الأمريكية التي تقف عقبة في طريق الوحدة الكورية .

ان وفد بلادى لا يمكن الا ان يشيد بسياسة عدم الانحياز ويدور مجموعة عدم الانحياز في تحقيق السلام والامن الدوليين ، ولقد أثبتت مجموعة عدم الانحياز أن دورها هو الوحيد الكفيل بتحقيق السلام وان الجماهيرية التي تنتهج سياسة محايدة ، وهي عضو فعال في دول عدم الانحياز سوف لن تألو جهدا في دعم هذه الحركة لتحقيق أهدافها لصالح رخاء شعوب العالم بأسره .

كما اننا نؤيد تأييدا كاملا ، خلق المناطق المنزوعة من السلاح الذرى ، سواء في المحيط الهندى ، أو في البحر الأبيض المتوسط ، الذى ننتمي اليه ، ونعمل مع شعوبه ، لكي يصبح هذا البحر ، بحيرة أمن وسلام ، بعيدا عن مناطق التوتر والنفوذ الأجنبي ، وفي هذا الاطار ، فان وفد بلادى ، يشيد باعلان حكومة مالطة ، بقيادة حزب العمال المالطي ، عن حيادها ، وازالة القواعد الاجنبية عنها . وأكدت بلادى دوما على الاستمرار في مساعدة مالطة ، وتقديم العون لها ، من أجل تحقيق حيادها وازدهار اقتصادها .

كما أن الوضع في قبرص ، هذا البلد الذى ينتمي الى حوض البحر المتوسط ، وباعتباره احدى دول عدم الانحياز ، تربطنا به علاقات وطيدة ، فان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تأمل أن تتوصل الجهود ، لاتفاق يصون حقوق الطائفتين اليونانية والتركية ، بما يحقق وحدتها ، وحدة قبرص ، وسيادتها واستقلالها وعدم انحيازها .

ان وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ليشيد بالمجهودات الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة ، من أجل تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد ، يأخذ بعين الاعتبار ، مصالح كافة الشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث ، التي عانت الكثير من النظام الاقتصادى الجائر الذى يسود العالم الآن . ان تحقيق ذلك النظام لن يكون حقيقة ، الا اذا تم القضاء على الاحتكارات الاستعمارية ، ومكنت شعوب العالم الثالث من استغلال ثرواتها ، وحرية التصرف في مواردها وحققها في السيطرة عليها .

ان تحقيق نظام اقتصادى جديد ، لا يمكن الا أن يتم ، الا اذا مكنت شعوب العالم الثالث من المشاركة الفعالة في تحقيقه ، كما أن السلام في العالم ، لا يمكن أن يتحقق ، مادام العالم منقسم الى قسمين ، أكثرية تزداد فقرا ، وأقلية تزداد غنى على حساب الأكثرية .

ان تمسك الدول الصناعية الاستعمارية باحتكاراتها ، واستمرارها في استغلال خيرات شعوب العالم الثالث ، وتعنيتها في ايجاد حوار بناء ، لا يمكن اعتباره الا عقبة في سبيل تحقيق نظام اقتصادى دولي جديد . ولقد أثبتت تلك الدول ، خلال ما جرى من مناقشات في اطار الجمعية العامة ، أو في اطار الحوار بين الشمال والجنوب ، أنها ترفض حتى مبدأ الانصاف ، ومع هذا ، فعلينا ألا نياس ، وأن نستمر في مجهوداتنا ، من أجل تحقيق هذا الهدف ، الذى نعتبره في مصلحة شعوب الارض ، غنية كانت أم فقيرة .

يوصل المجتمع الدولي ، منذ خمس سنوات ، بذل جهود مضيئة ، من أجل الوصول الى معاهدة لقانون البحار ، وهو أمر ، ان تم على نحو يراعي مصالح البلدان النامية ، سيكون حدثا ضخما في تاريخ البشرية ، لانها ستكون ، ولأول مرة ، قد استطاعت أن تتفق ، بطريقة سلمية ، على اقتسام خيرات المساحات الشاسعة من كوكبنا .

ولقد فوجئنا ، كما فوجئ العالم أخيرا ، بمشروع لأحدى الدول التقدمية ، في اتخاذ تدابير منفردة ، لاستغلال موارد قاع البحار ، وهو نحو ، بالاضافة الى عدم فهم مغزاه ، خاصة في هذه المرحلة ، نخشى أن يصيب المفاوضات الجارية ، حول القليل من الموضوعات المتبقية ، بآثار ضارة ، ويعيق العمل الذي بدأناه منذ سنوات .

ان بلادى تعلن رفضها لكل عمل انفرادى ، ايا كان مصدره ، يستهدف استغلال موارد قاع البحار . وانها تساند وتؤيد موقف مجموعة ال ٧٧ الذى أعلنته داخل المؤتمر . كما تناشد بلادى ، الذين سلكوا هذا السبيل ، وكل من تراوده نفسه في سلوكه ، الا يخرجوا على ارادة المجتمع الدولي ، وان يتحلوا بشئ من الحكمة والصبر .

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، التي استطاعت بعد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ، ان تسيطر على اقتصادها ، وان تسخره لصالح شعبها ، تعمل اليوم وفق النظرية (العالمية الثالثة) ، بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي تسعى لاسعاد الانسان أينما وجد ، وانهاء الظلم والاستغلال . وبعد أن تحققت الديمقراطية المباشرة في بلادنا وفقلا لهذه النظرية ، وتمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه ، من خلال مؤتمراته الاساسية ، ولجانه الشعبية ، تعمل اليوم على تطبيق الجانب الاقتصادي ، من هذه النظرية ، بتحقيق مبدأ المشاركة ، مبدأ شركاء لا أجراء ، لالغاء النظام الاستغلالي الاقتصادي الذى يعتمد على عبودية رأس المال ، لقد أصبح العمال في الجماهيرية شركاء في الانتاج . ولقد حان الوقت ، لكي نعمل جميعا ، على تطبيق هذا المبدأ ، الذى فيه اسعاد البشرية ، واسعاد الانسان . ولقد حان الوقت لان يكون العامل شريكا لا أجييرا ورفيقا لصالح رأس المال ولصالح صاحب العمل . وان نجاح هذه التجربة ، في الجماهيرية ، لن يكون سوى بداية انطلاقا لعمال العالم والمضطهدين في كل مكان .

ان مسؤولية الأمم المتحدة ، مسؤولية كبيرة ، وان الجماهيرية التي تؤكد دوما دعمها لمنظمة

الأمم المتحدة ، والتزامها بقراراتها ، ترى أن الوقت قد حان ، لكي تلعب هذه المنظمة دوراً أكثر ايجابية من أجل تحقيق أهدافها ، في تحقيق السلام ، وتحقيق حرية الانسان ، وانهاء الظلم والاستعمار . وربما يكون قد حان الوقت لتعيد تقييم دور هذه المنظمة ، ونعمل على ازالة ما من شأنه عرقلة فعاليتها ومشاركتها في ايجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية الدولية ، وفي هذا الاطار فان وفد الجماهيرية ، يرى أن تعديل ميثاق الامم المتحدة ، اصبح ضرورة ، ان أن هذا الميثاق الذي أعد في فترة لا يتجاوز فيها أعضاء الامم المتحدة ثلث الاعضاء الحاليين ، وفي ظروف دولية نعرفها جميعا ، لم يعد مناسباً ولا متشعباً مع الظروف الدولية الراهنة . ان بقاء ما نطلق عليه حق النقض (الفيتو) في يد عدد قليل من الدول ، هو عامل رئيسي في عرقلة وضع المنظمة بأن تقوم بدورها المطلوب . ولقد حان الوقت لتعديل الميثاق بما يضمن تحقيق المساواة بين الدول ، بفض النظر عن قوتها المادية والبشرية والاقتصادية ، لكي تتمكن الدول الاعضاء جميعاً من المشاركة الفعالة ، في تحقيق السلام والرخاء في العالم . كما أن الوقت قد حان لتطبيق اعلان حقوق الانسان ، الذي سنحتفل قريباً بمرور ثلاثين عاماً على اعلانه .

ان بقاء الأنظمة العنصرية ، في افريقيا وفي فلسطين ، هو انتهاك لحقوق الانسان ، وان حق الانسان لا يمكن أن يتجزأ ، ولا يمكن أن يكون للأبيض حق ، وللأسود حق آخر . وان تحقيق حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وللشعوب الافريقية ، لا يمكن أن يكون مختلفاً عن حقوق الانسان في أماكن أخرى من العالم .

لقد سمعنا بالأمس مثل العصابات الصهيونية ، يتحدث عن حق الانسان . وان وجود هذا الممثل ، في هذه المنظمة ، هو نفسه انتهاك لحقوق الانسان . لان هذا الممثل - اذا أطلقنا عليه ذلك - جاء على أشلاء شعب شرد بأسره من أرضه . هل هذه هي حقوق الانسان ؟ ان احترام الانسان ، يوجب أن يكون ممثل الشعب الفلسطيني هو الجالس في هذا المكان .

لقد تحدث مندوب العصابات الصهيونية ، في اطار حقوق الانسان ، عن الهجرة - من الاتحاد السوفياتي . كأن الموضوع يعني فقط الهجرة من الاتحاد السوفياتي . أما تهجير شعب بأسره ، واما طرد شعب بأسره ، واما ابادة شعب بأسره ، فهذا يتمشى مع حقوق الانسان في نظر النظرية الصهيونية العنصرية . كما أشار الى ما أسماه بحقوق الانسان في مناطق أخرى ، وبالأحرى فان مندوب العصابات الصهيونية عليه أن يطبق حقوق الانسان التي أدانت الامم المتحدة - وهناك لجنة خاصة في الامم المتحدة - انتهاك العدو الصهيوني وممارساته ضد حقوق الانسان في الأراضي المحتلة .

ومن هذا المنطلق أيضا ، يجب أن نعمل على منع الارهاب ومكافحته ، وأن الجماهيرية انطلاقا من مبادئها الاسلامية واقتناعها بحق الانسان وفقا لتلك القواعد الاسلامية ، لن تدخر جهدا للعمل مع هذه المنظمة من أجل مكافحة الارهاب سواء كان هذا الارهاب فرديا ، مثل خطف الطائرات واحتجاز الرهائن ، أو ارهابا دوليا ، مثل ما تقوم به الدول الكبرى من ارهاب للشعوب الصغيرة ، ومحاولاتها لفرض سيطرتها ، وملاء شروطها والتدخل العسكري . أليس ارهابا ، ان تشرذ شعوب بأسرها ، أليس ارهابا أن ترسل الطائرات لضرب الشعوب الافريقية ، أليس من الارهاب فرض القواعد الاجنبية واستعمال الاساطيل الاستعمارية لتهديد الشعوب ؟

مع كل هذه الصورة القاتمة للوضع الدولي فان شعوب العالم بأسره ستظل تنظر الى هذه المنظمة نظرة أمل ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتوفرة رغم كل عيوبها من أجل تحقيق السلام والرخاء . ان هذا الامل قد ينقلب الى يأس اذا لم نعمل جميعا ، وأن نكثف جهودنا من أجل عمل بناء مشترك من أجل تحقيق السلام العادل ، ومن أجل تحقيق الرخاء لكافة الشعوب ، ومن أجل تحقيق سعادة الانسان أينما كان وبغض النظر عن شكله ولونه وموقعه الجغرافي .

السيد مولا بو (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يود وفد ليسوتو أن يضم صوته الى تهناني المتحدثين السابقين لانتخابكم بالا جماع لرئاسة مداولات هذه الدورة . ان هذا الاجماع ، لهو تعبير عن الثقة التي تضعها هذه الجمعية ، ليس فيكم شخصا فقط ، ولكن أيضا في الحكومة التي تمثلونها . اننا نشعر بشرف خاص لأن كولومبيا بلد له سجل جدير بالثناء في كفاح الأمم المتحدة لتصحيح الأخطاء التي ابتليت بها البشرية .

وأود أيضا أن أهنيء أعضاء هيئة المكتب ، وأن أعبر عن الأمل في أن المسؤوليات العديدة الموكلة اليهم ، ستسهم بطريقة جماعية في نجاح مداولاتنا ، ان أن لديهم خبرة واسعة ، ورغبة في تحسين ظروف الانسان ، وهذا — دون شك — سيكون مصدر مساعدة قيمة لكم كرئيس لهذه الدورة . واننا ممتنون للسيد كورت فالدهايم الأمين العام ، لأن حكمته العميقة قد وجهت عمل الأمم المتحدة ، وكذلك للأمانة العامة التي عملت على أن يسير عمل هذه المنظمة الدولية قدما ، بالعديد من الطرق التي لا يسمح الوقت بتعدادها .



ومنذ انشاء منظمة الامم المتحدة ، فان أكثر من نصف الأعضاء قد ارتفعوا اليوم الى مجـد الاستقلال . وفي ضوء هذا الادراك ، يرحب وفد ليسوتو بجزر سليمان باعتبارها عضوا جديدا في الامم المتحدة . وهذا دليل آخر على نجاح عملية تصفية الاستعمار التي لا تزال تشد اهتمام هذه الجمعية الموقرة .

ان هذه الدورة للجمعية العامة تعقد في الوقت الذي يتزايد فيه الادراك الدولي بحقوق الانسان الاساسية . وفي رأبي أن هذا ملائم ، خاصة وأن هذا العام يتفق مع مرور ثلاثين عاما على نفاذ البصيرة التي أدت الى أن تصدر الأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان الاهتمام بحقوق الانسان في هذه المرحلة بالذات من العلاقات الدولية ، هو تطور أضاف بعدا الى جهود هذه المنظمة لا يقاظ فضبة عالمية ضد انحراف العدالة الاجتماعية بطريقة لا يمكن تحملها ، والتي تمثلت في الفقر المدقع ، والجوع والمرض والجهل لقطاع كبير من البشرية ، وكذلك التراخي الذي لا يمكن السكوت عليه . والذي اتسمت به مواقف جزء كبير من المجتمع الدولي ازاء حقوق شعب فلسطين وضحايا نظم حكم العنصرية البيضاء الأقلية في الجنوب الافريقي .

وينبغي على هذه الجمعية أن تبدأ اجراء محدد ا يضمن أن الموارد الضخمة لهذا العالم لن تستخدم في صنع السلاح لتدمير الانسان ، ولكن لتحسين أحوال معيشته . ويجب أن نعتز بقوة على الاتجاه غير العقلاني لتلك الدول التي أصبحت تجارا للموت ، وليست حارسا على بقاء البشرية .

اننا نشعر بالقلق العميق للمقدرة الضخمة لترسانات الاسلحة النووية الحالية ، والتحسينات النوعية المستمرة للأسلحة . اننا - بالمثل - نشعر بالقلق لتزايد تكديس الاسلحة التقليدية وتوزيعها على نطاق واسع ، أضاف وقودا يزيد من اشتعال الحروب والمناوشات العسكرية المحلية . وينبغي أن يقال للدول الكبرى ، بطريقة جلية لا تقبل الشك ، أن تصعيد هذا المحموم لسباق التسليح ، ان هو الا سباق من أجل القضاء على البشرية ، وأن استغلالها للصراعات المحلية من أجل الاتجار في أسلحة الدمار وتهريبها يفتقر الى أبسط المدارك الاخلاقية ، وأنه أكثر من مؤامرة مستترة لضمان أن أولئك الذين هم على شفا الموت بسبب فقرهم يتجهون - في الواقع - الى نهاية سريعة عن طريق الحروب بين الاشقاء والدمار المتبادل .

ان قارة افريقيا ، قد ابتليت بمشكلات عديدة اجتماعية وسياسية واقتصادية وعنصرية . وفي الوقت الذي نقدر فيه المساعدة التي نتلقاها من دوائر مختلفة والتي تحملنا على الاعراب عن امتناننا ، فاننا نوافق على الآراء التي تم الاعراب عنها مؤخرا أمام هذه الجمعية الموقرة من جانب فخامة الرئيس جعفر محمد نيمري رئيس جمهورية السودان الديمقراطية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية حيث قال :

” ان حل المشكلات الافريقية هو مسؤولية الافريقيين أنفسهم . لقد ساعد العزم

الافريقي والحكمة الافريقية على اجتياز القارة لأوقات عصيبة من قبل ” . (A/33/PV.10, p. 17)

ولذلك فاننا نناشد جميع أصدقائنا ، حيثما كانوا ، أن يساعدونا على أن نساعد أنفسنا . وبمعنى آخر ، أن يساعدونا على أساس الخطوط التي تقلل من اعتمادنا على المساعدة الدولية وأيدى الاحسان . فاذا توفرت الوسائل ، فاننا على استعداد لتحمل مسؤولية تنميتنا . اننا لا نرغب في أن نستخدم كمخالب في الكفاح العقائدي بين الشرق والغرب ، وبالمثل لا نريد أن نستغل اقتصاديا تحت ستار تقديم المساعدة .

ان خطط التنمية لحكومة بلادي تهدف الى القضاء على الجهل ، والفقر والمرض ، وخاصة في المناطق الريفية . لذلك فقد لاحظنا بقلق التقرير السنوي للبنك الدولي فيما يتعلق بالانتاج الزراعي والمؤن الغذائية . واقتباسا مما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة ، " يوضح التقرير ان مؤشر الانتاج الغذائي للفرد عام ١٩٧٧ يقل ١٠ ٪ عن مستوى معدل الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ " . وبين التقرير أكثر من ذلك ان هناك عجزا في المواد الغذائية في البلدان النامية ، بما في ذلك افريقيا ، ويحتمل أن يرتفع هذا العجز الى ١٤٥ مليون طن عام ١٩٨٠ . وهذه أخبار محزنة بالنسبة الى شعوب أفريقيا ، الذين نظروا للاستقلال السياسي كمفتاح للعدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي . وانه لواجبنا ومن مسؤوليتنا أن نوضح ان الاتجاهات الحالية في المجال الزراعي ستتغير اذا أردنا اقرار السلم والاستقرار السياسي في بلداننا ، ووفقا لما ذكرته منظمة الاغذية والزراعة :

" ان افريقيا لديها المقدرة على تحقيق الزيادة في معدلات انتاج المواد الغذائية والابقاء على هذه المعدلات ، دون أن تشمل بالضرورة الى الاكتفاء الذاتي التام خلال ١٠ الى ١٥ سنة القادمة ."

في ضوء الملاحظات السابقة ، فاننا نأمل في أن نخرج بشئ ايجابي من مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي لافريقيا ، والذي عقد في الشهر الماضي في آروشا ، بجمهورية تنزانيا المتحدة . وفيما يتعلق بانتاج المواد الغذائية ، فجدير بنا جميعا أن نسعى جاهدين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الفردي أو الجماعي . ومالم نحقق أهدافنا بالنسبة للانتاج الغذائي قريبا ، فستستمر اقتصاداتنا في التداعي كنتيجة لارتفاع الواردات الغذائية التي وفقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة ، قد تضاعفت قيمتها حوالي ثلاثة أضعاف تقريبا خلال الفترة من عام ١٩٦٣ حتى ١٩٧٣ . وفي هذا المقام ، نتعهد بتقديم تأييدنا الكامل للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي سيعقد في روما في تموز/يوليه عام ١٩٧٩ .

ان أفريقيا شأنها في ذلك شأن المناطق الأخرى المتخلفة اقتصاديا ، تستفيد كثيرا من النتائج المشجعة لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الفني فيما بين البلدان النامية ، والذي عقد في بيونس آيرس ، بالأرجنتين في الشهر الماضي ، واذ نفذت باخلاص جميع البلدان التي شاركت فيه ، خطة عمل بيونس آيرس ، التي تم اعتمادها باتفاق الرأي في هذا المؤتمر فان ذلك سوف يعطي

قوة دافعة لمطالب العالم الثالث في اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد . وكما هو الحال في الميدان السياسي ، فان تجميع المعرفة التقنية والخبرة من جانب البلدان غير الصناعية يمكن أن يكون له عظيم الأثر على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وعلى أية حال ، فقد حان الوقت لكي تدرك جميعا الوصمة التي لحقت بجبين الضمير الانساني نتيجة للمفارقات المتزايدة في ظروف المعيشة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية . ان الحقيقة المؤسفة لهذه الشفرة تنطوى على أخطار مخيفة للمجتمع البشرى بأسره ، وهي بالتأكيد دعوة للقيام بأعمال يائسة ، وعدم الاستقرار ، وكذلك انهيار العلاقات العادية بين الأسرة الدولية . ان الحوار بين الشمال والجنوب يمثل تقديرا للأخطار التي ينطوى عليها . لكنه لم يفعل شيئا للقضاء عليها وازالتها . غير ان هذا الحوار ، بالرغم من ترحيبنا به الا انه قد ازكى الآمال لدى الفقراء ، ولم يفلح حتى الآن في القضاء على ظروف الحاجة والعوز الصعبة التي تعيش فيها معظم البشرية - وهي ظروف لا تندرج تحت أى تعريف عالمي عقلانى معترف به لكرامة الانسان .

لذلك فانه على أولئك الذين يعيشون في البلدان المتقدمة أن يدركوا انه لصالحهم الأساسى الخاص أن يؤمنوا التحقيق السريع لأهداف النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، الذى أقرته هذه المنظمة . وهذا النظام يعتبر كحد أدنى للأساس اللازم لضمان العدالة الاجتماعية والاقتصادية للبشرية اجمع ، واقامة علاقات آمنة ، ومستقرة بين العالم المتقدم والعالم النامي .

ان السلم لا يزال هدفا بعيد المنال في الشرق الاوسط ، والاحداث الجارية في هذا الاقليم تذكر العالم باستمرار ان السلم الحقيقي لايعني بالضرورة عدم وجود اعمال عدوانية . لذلك ، فاننا نعترف بالضرورة الملحة اللازمة لنزع فتيلة القنبلة الزمنية في هذه المنطقة . وفي هذا الاطار ، فان حكومة وشعب ليسوتو ، قد تابعا بقلق الموقف الحرج في الشرق الأوسط ، وهو موقف اتسم بزيادة الفرقة ، والعداوات ، والصدامات المسلحة ، والذى أوضحته جليا الحرب الأهلية في لبنان ، وكذلك بالسير على طريق ضيق محفوف بالمخاطر بين السلم والحرب سارت عليه اسرائيل وجيرانها العرب .

ويسبب هذه الصعوبات ، فنحن في ليسوتو على استعداد لتقديم تأييدنا التام للاتفاقات الأخيرة التي أمكن التوصل اليها مؤخرا في كامب ديفيد من جانب رئيس الوزراء بيجين والرئيس السادات كخطوة نحو السلم والأمن في هذه المنطقة المضطربة من العالم .

ومع ذلك ، فأننا نفعل هذا ، ونحن نعلم تماما ان هذه الاتفاقيات ماهي الا اطارات عامة ، والاطارات العامة بطبيعتها هشة وغير مستقرة مالم تعبر عن ارادة سياسية حقيقية في السلم . وعلى أساس هذه الارادة السياسية فقط يجب أن نبني أساسا صلبة . ولا يزال هناك العديد من المسائل التي تحتاج الى حل ؟ فالطابع الحقيقي ، وموعد انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والاتفاقات الخاصة بالحكم الذاتي ، وتقرير المصير في غزة والضفة الغربية بواسطة شعب فلسطين ، والمصير النهائي للقدس والفلسطينيين يجب أن يوضع لهم حل أيضا ، لذلك ، فان القيادة الشجاعة والمعازمة مطلوبة لخلق روح تؤمن المحافظة على الحلول التي أمكن التوصل اليها في كامب ديفيد . وفي هذا الاطار ، فان حكومة وشعب ليسوتو يناشدان شعب اسرائيل اعتبار اتفاقات كامب ديفيد ليس على انها حد أقصى وتنازلات غير مرغوب فيها ، لكن على أساس انها مجرد خطوة للأمام لتحقيق التام للتوصيات الواردة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وهو القرار الذي أيده دوما حكومة ليسوتو تأييدا كاملا .

اننا نؤمن بأن الاتفاقات التي أمكن التوصل اليها في كامب ديفيد تشكل خطوات نحو تحطيم صرح الكراهية ، والمرارة ، وعدم الثقة التي عانت منها شعوب الشرق الأوسط خلال عدة عقود مضت ، وانها تمثل شعاعا من الضوء والأمل نحو اقامة علاقات قائمة على الصداقة لصالح جميع شعوب الشرق الأوسط ، لذلك ، لايسعني ، الا ان أناشد كل الأطراف لظهور تلك الروح الجديدة بالاعجاب ، روح التفاهم والحنكة السياسية ، وهي التي أدت الى المبادرة الأولى التي أتخذها فخامة الرئيس السادات بزيارته للقدس ، ولمواصلة روح كامب ديفيد .

وفي الجنوب الأفريقي ، فان حكومة بلادي ترحب بمبادرة كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة في روديسيا والدول الغربية الخمس الخاصة بناميبيا . وانه لحقيقة من حقائق الحياة السياسية في الجنوب الأفريقي ان المبادرات الغربية ماهي الا نتيجة مباشرة لنجاح كفاح التحرر . ولمدة طويلة جدا ، فان الغرب - الذي كان يؤيد دائما انظمة الأقلية البيضاء - ويغض عينيه عن المعاملة غير الانسانية التي عانت منها الغالبية العظمى لسكان روديسيا ، وناميبيا ، وجنوب أفريقيا . ولم يكن الغرب يلتفت اطلاقا لتهديد السلم الدولي الناجم عن الحكم العنصري للبيض وكان يعتبر لوقت طويل على انه من قبيل الكلام الطنان في الدبلوماسية الافريقية لقد حظرننا في ذلك الوقت ، وخصصنا ، ودعونا الغرب الى استخدام نفوذه الواضح المعروف على نظم الأقلية البيضاء لاجداث التغيير ، لكن الاستجابة الغربية كانت دائما متأخرة ، وشكليه ، في أحسن الأحوال .

وبصفة خاصة ان الاقتراحات الانجليزية الامريكية بشأن روديسيا بيد و أنها ستد فن تحت طبقة سميكة من الفوضى و اراقة الدماء فان نظام سميث يتحاييل ليتمسك بالقوة ويتبع الفظائع الدموية بفظائع أخرى في محاولة لوقف عملية التحرير .

وعلى مائدة المفاوضات فان نظام سميث يقوم بأسوأ أنواع المناورات ؛ ولذلك ينبغي ألا يشير الدهشة ان توضع جانبا المقترحات الامريكية الانجليزية نتيجة لمسلك زمرة ايان سميث . وفي الواقع ان ما يسميه بالتسوية الداخلية ما هو الا ستار آخر للالتفاف حول المقترحات الامريكية الانجليزية لأن نظام سميث يعرف أكثر من غيره انه يشهد بقايا التسوية تذروها رياح الكفاح من أجل التحرر أمام عينيه ومع ذلك فانه مازال يتشبث بالوهم الزائف للسلطة .

وفي داخل روديسيا فان استمرار عمليات القتل الجماعي والقتل بلا تمييز وكذلك سجل الأعمال الوحشية التي لا تحصى يزداد كل يوم . وبينما وعدوا بحرية الفكر والاشترك في اطار التسوية الداخلية غير الشرعية فانهم الآن يلجأون الى الاعتقال بالجملة لقادة حركات التحرير . انهم يخلقون أساسا لتدمير أى قواعد اقتصادية في البلاد ولا يقدمون أى بادرة للسلام وما يعملون من أجله هو اشاعة الفوضى .

ان نظام سميث العنصرى ، وهو من أعمال الخيانة ، يحاول توسيع نطاق الصراع مع حركات التحرير وذلك بتصعيد الأعمال الاجرامية التهجمية ضد الدول المستقلة المجاورة مثل موزامبيق وزامبيا وبوتسوانا التي أصبحت أهدافا للأعمال اليائسة من جانب نظام سميث ، وتعرض الرعايا والابرياء فيها لفظائع القصف والقتل الوحشي . ان استراتيجية نظام سميث الاجرامى هي أن ينج بكل افريقيا الجنوبية في الحرب وأن يشعل المنطقة ويحولها الى جهنم عنصرية .

ومما يذكر لك وللثلاث المجاورة أنها قاومت حتى الان اغراء الاستجابة الى استفزازات نظام سميث واختارت التمسك بسياسة الحفاظ على مصلحة مواطنيها بدلا من دخولها في معركة مع هذا النظام . ان استجابتها كانت مثالية ولذلك فانها تستحق تأييدا من المجموعة الدولية أكثر من التأييدات الشفوية التي تلقتها حتى الان .

ان مبادرة الدول الغربية الخمس في شأن ناميبيا قد أغلقت صفحة حزينة لأحد عشر عاما من العجز عن ايجاد معنى محسوس لقرار هذه الجمعية العامة رقم ٢١٤٥ ( ٥ - ٢١ ) وهو القرار الذى

أنهى وصاية جنوب افريقيا على ناميبيا . ان جنوب افريقيا لا تستحق أى ثناء لكون الحربىة الآن تلوح في الأفق لشعب ناميبيا . فقد حاولت بكل قوتها ، لمدة أحد عشر عاما ، أن تقطع أوصل ناميبيا على أساس سياسة الفصل العنصرى البغيضة . وقد تعرض شعب ناميبيا على مدى احدى عشرة سنة طويلة للاحتلال غير المشروع من قبل جنوب افريقيا . وان التهديد بالقيام ضدها بآراءات مباشرة من قبل المجتمع الدولي ، وتكثيف الكفاح من أجل التحرر من جانب حركة سوابو هما اللذان أقنعا غلاة بريتوريا بقبول انسحاب جنوب افريقيا من ذلك الاقليم .

ان جنوب افريقيا لا يمكنها أن تطالب بالعطف بسبب استمرارها في المراوغة فيما يتعلق بشروط تسليم السلطة في ناميبيا . واذا كانت مسؤوليتها القانونية عن هذا الاقليم قد انقطعت منذ زمن طويل فان من واجبها الآن أن تنهي عملية الامر الواقع والسيطرة غير القانونية على الاقليم . وبعد انكارها لحقوق شعب ناميبيا ومغامراتها العسكرية المخيرة في ذلك الاقليم فان ادعاءها بأنها مسؤولة عن السلام في ناميبيا ادعاء هش ولا معنى له . ان المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي ، وفي هذا الاطار فان حكومة بلادي ترحب بتقرير الامين العام المقدم الى مجلس الامن ؛ فهذا التقرير منصف ومتوازن ، وهو يتيح الوقت الملائم للقيام بعملية الانتخابات في جو متحرر من الارهاب من جانب قوى الاحتلال التي استمرت احدى عشرة سنة .

اننا نؤيد اصرار سوابو على انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا . لقد بدأت سوابو حرب التحرير في ناميبيا لأن حكومة جنوب افريقيا أصرت على احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، واستخدمت قواتها المسلحة وقواتها البوليسية لحرمان سوابو والاخرين من أى نشاط سياسي فسي ناميبيا . ان اصرار جنوب افريقيا على أن قوات الامم المتحدة يجب أن تصل الى الحد الأدنى في حين تشكل قواتها مظلة للقيام بنشاطها السياسي يعتبر مهزلة . وبالمثل فان اصرار جنوب افريقيا على المضي في عملية الانتخابات ليس الا مؤامرة مفضوحة لاعطاء ميزة سياسية لأعضاء مؤتمرها تورنهال الذين سمح لهم بحرية القيام بنشاط سياسي الذي حرمت منه سوابو .

لا يجب أن نسمح لجنوب افريقيا بمزيد من الاعمال غير الشرعية بأن تفرض على شعب ناميبيا مصالحها السياسية الجغرافية وتحرمهم من ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا . وبالمثل يجب ألا يسمح لها بأن تقيم تسوية داخلية على نمط تورنهال في ناميبيا لأن ذلك سيكون مصدرا لاستمرار عدم الاستقرار في المنطقة .

لقد أظهرت سوابو حسن النية باعلان استعدادها لوقف اطلاق النار في ناميبيا استجابة لمبادرات للتوصل الى حل سلمي لمشكلة ناميبيا . وترفض ليسوتو بصراحة وبقوة موقف جنوب افريقيا في ردها على تقرير الامين العام للأمم المتحدة ، وعلى عرض حركة سوابو . وعلى جنوب افريقيا واجب واضح وهو أن تستجيب بالتخلي عن سوء نيتها الذي تظهره برفضها المتكرر للتفاصيل القليلة الأثر في الاقتراح الاجمالي المقدم من الامين العام . ويجب أن تدرك بريتوريا أنها سبب استمرار انتهاك حقوق الانسان في زمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا ، وان سحب دعمها لزمرة سميث والتخلي عن قبضتها غير الشرعية على ناميبيا سوف يحققان الامل في الحرية لأغلبية كبيرة من الشعوب في تلك المناطق ، ويخلقان مناخا مناسباً ليجاد حل لمشكلاتها الداخلية ، ولا يمكن انكار تعقيد هذه المشكلات وما تنطوى عليه من اخطار اثاره حرب عنصرية ذات أبعاد مخيفة . ان ما يطالب به شعب جنوب افريقيا الآن هو التحرر والحرية وحكم الاغلبية وليس حلولاً شكلية لمشاكل حكم الاقلية البيضاء . ان انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا هو عمل عقلاني يعتبر قبولا لحقائق الكفاح من أجل التحرر في افريقيا الجنوبية . ان هذا هو الدرس الذي يجب أن تعيه وتقبل به الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . يجب على هذه الاقلية ألا ترتكب خطأ انتحارياً بتفسير هذه الاحداث على أنها انسحاب تكتيكي وراء قلعة الفصل العنصرى لأنها ستكون كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال ، وسيعتبر رفضا للعيش في سلام وفي ظروف تسمح بالتقدم الهادئ للانسان .



ان حكومة ليسوتو رحبت بقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى يؤكد من جديد أن الهدف هو سحب القوات غير الشرعية لجنوب أفريقيا ، ونقل السلطة في ناميبيا الى شعب ناميبيا . وتدعو حكومة بلادي حكومة جنوب أفريقيا الى التعاون في تنفيذ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ومبادرات الدول الغربية الخمس . وانا لم تفعل ذلك ، فان حكومة بريتوريا في هذا الوقت المتأخر ستثبت أنها ماضية في غطرستها وستعمل على نفاذ صبر المجتمع الدولى . وبالنسبة اليانا لست في حاجة الى أن أقول أن موقفنا كان واضحاً دائماً ، وحساسيتنا واضحة للجميع . واستعدادنا لتأييد ميثاق الأمم المتحدة ، واستعدادنا للوفاء بالتزامتنا فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن يجب أن يقابلها استعداد المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة . لقد قال رئيس وزراء بلادي في اجتماع عقد أخيراً للجمعية الاستشارية بين الدول الأفريقية ودول الكاريبي ودول المحيط الهادى والمجموعة الاقتصادية الأوروبية .

" لقد حذرنا جنوب أفريقيا دوماً من أعمالها وسياساتها التي ان عاجلاً أم آجلاً ستدعو المجتمع الدولي الى فرض عقوبات اقتصادية ضدها ، وأن عليها أن تتخلي عن هذه السياسات قبل أن يصبح فرض العقوبات حتمياً . وعبر السنوات سمعت حكومة موتلوتليني الى أن تثبت لسلطات جنوب أفريقيا أن استعدادها العسكرى لا يمكن أن يضمن السلام والاستقرار الاقتصادى في المنطقة . وقد تجاهلت حكومة جنوب أفريقيا تحذيراتنا . وفي الوقت نفسه فان تأييدنا لتحرر وحرية غالبية الشعب في جنوب أفريقيا لم تضعف " .

أود أن أقول أنه وفقاً لما قاله رئيس وزراء بلادي :

" أن المجتمع الدولي عليه التزام ازاء بلدان مثل بلدي في حالة فرض العقوبات على جنوب أفريقيا " .

وقال أيضاً

" أود أن أذكر المجتمع الدولي بأنه واجب عليه أن يصون المصالح الأساسية لبلدان مثل ليسوتو ستتأثر لا محالة اذا أصبحت الاجراءات ضد جنوب أفريقيا أمراً لا يمكن تجنبه نتيجة لاستمرار انكار حقوق الانسان الاساسية " .

يجب أن ندرك أنه في فترة مابعد الحرب العالمية يشكل الفصل العنصرى أكبر سقطة للضمير

الانساني . وهذه الجمعية سمته بحق جريمة في حق البشرية . ورئيس وزراء بلادى في خطاب—  
 الافتتاحى في ندوة الأمم المتحدة بشأن استغلال السود فى جنوب أفريقيا وناميبيا وظروف السجون  
فى جنوب أفريقيا فى ماسيرو فى تموز/ يوليه الماضى قال ان شعب جنوب أفريقيا وصف بأنه مجتمع  
 حبس . فالأسود فى جنوب أفريقيا لا يبعد الا خطوة واحدة عن باب السجن وواحد من كل أربعة  
 من البالغين يسجن كل عام . والأفارقة فى جنوب أفريقيا يواجهون عدة قوانين تحكم كل نواحي  
 حياتهم . فجرة قلم يمكن أن يحرموا من هويتهم ومن جنسيتهم وأى نزوة من رجل شرطة يمكن  
 أن ينج بهم فى السجن دون محاكمة هذا هو تشريع الفصل العنصرى الذى يواجهه الافريقيين الذين  
 يعيشون فى خوف دائم من شبح التوقيف والاعتقال فحياة السجن أصبحت جزءا من الحياة اليومية  
 للسود . هناك أكثر من ٢٣٦ سجنا فى جنوب أفريقيا بالقياس الى ٧٠ سجنا فى المملكة المتحدة .  
 فى عام ١٩٧١ حوالى ٤٠.٠٠٠ شخص تم سجنهم فى المملكة المتحدة بالمقارنة الى ٤٧٠.٠٠٠ شخص  
 فى جنوب أفريقيا . والمعدل اليومي للمسجونين فى جنوب أفريقيا كان ٩٠.٠٠٠ فى عام ١٩٧١ ،  
 وحوالى عام ١٩٧٤ ارتفع الى أكثر من ١٠٠.٠٠٠ . أن الحقيقة المحزنة للقوانين غير العادلة تطبق  
 بوحشية لا تبارى .

ان قسوة قوانين العنصرية والوحشية فى تطبيقها تظهر بجلاء فى شهادات المسؤولين  
 فى الشرطة فى جنوب أفريقيا . فالكولونيل ج . ف . فيسر رئيس الشرطة فى سويتو قال لصحيفة—  
 سانداي بوست فى جنوب أفريقيا فى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ " أنه يأسف لأنه لم يطلق النار على  
 تسي تسي ماشيني حينما أتحت له الفرصة . ان وحشية هذا الاعتراف دليل على موقف شرطة جنوب  
 أفريقيا من الافارقة . ان سيادة القانون لم تعد فى المحاكم . ولكن رجل الشرطة الأبيض هو القائم  
 بتنفيذ القانون فهو المحكمة وهو القاضى وهو المنفذ للحكم . فى عام ١٩٧٥ توفي ٩٢ من المسجونين  
 فى الزنانات . وهم ينتظرون المحاكمة وفى عام ١٩٧٧ كان الرقم ١٢٨ . وهناك احصاءات بشأن  
 العديد من حالات الوفاة للمحجوزين الذين ماتوا فى السجون دون محاكمة . ورعايا بلدى كانوا  
 ضحايا لهذه الأعمال البوليسية الاجرامية . أى زعم من جنوب أفريقيا باحترام القانون ما هو الا قلب  
 للحقائق . والكولونيل فيسير لم تطلب منه سلطات جنوب أفريقيا أن يوضح ملاحظاته أو أن يبرر  
 عدم احترامه الواضح لحقوق الانسان الأساسية للسيد ماشينيني وواجب على ، وواجب على هذا

المجتمع الدولي أن نوجه نداءً الى جنوب أفريقيا لكي تتخلص من الكولونيال فيسير ومن قتلة ستيف بيكو وسائر المحتجزين .

وسياسة الفصل العنصرى تبقى وصمة لضمير البشرية كلها . أى عمل من أعمال الفصل العنصرى يؤثر علينا جميعا ، لذلك فانه من الملائم أن نجاهد جميعا من أجل أن نتيح لشعب جنوب أفريقيا فرصا أفضل لتحقيق ذاته واحترام الذات ومن أجل تحقيق الكرامة واحترام الحقوق الأساسية وهي من حق كل البشر في كل الأرض .

هذا في رأيي هو التحدى الأساسى الذى يجب أن تواجهه هذه المنظمة . هذا هو جدول العمل الذى يحتاج الى أعمال وليس الى مسكنات شفوية . ان تقرير ندوة الأمم المتحدة في ماسيرو معروض على الجمعية العامة ، وكذلك اعلان وخطة العمل اللذان تمت الموافقة عليهما في المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية والتمييز العنصرى الذى عقد في جنيف تحت رئاسة أحد الوزراء في حكومة ليسوتو .

ان رغبتنا في استضافة مؤتمرات دولية بشأن قضايا جنوب أفريقيا انما تنبع من شعورنا العميق بأننا ملتزمون بالقضاء على التفرقة العنصرية . وقد سعينا الى اتاحة الفرصة لوفود من مناطق عديدة من العالم لكي يفحصوا عن كتب شرور الفصل العنصرى . في عام ١٩٧٦ استضافنا اجتماعا للقادة السياسيين والاقتصاديين الامريكيين والوزراء الافريقيين . وأتينا لهم فرصة أخذ فكرة عميقة عن الفصل العنصرى . وفي العام الماضى استضافنا شخصيات برلمانية من المجتمع الاقتصادى الأوروبى ومن أفريقيا ومن الدول الكاريبية والمحيط الهادى ، وندوة الأمم المتحدة التي استضافناها هذا العام هي جزء من جهدنا المستمر تجاه اجراء دراسة وثيقة لما يعنيه الفصل العنصرى بالنسبة لنا ولشقائقنا الافارقة في الجنوب الافريقي فلسنا ببعيدين عن معاناة المجتمع الحديث ونشاركه أيضا أمانيه فى الحرية . فشعبنا يعانى من قوانين الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا . لقد أقامت بريتوريا حزاما من البانتوستانات حول أراضى ليسوتو وفي أراضينا التاريخية . تبنى هذه الدويلات الزائفة لكي تنكر على شعبنا فرصة العودة الى أراضيه . وتجري داخل أراضينا محاولات التعدى عليها فى تجاهل صارخ لسيادتنا على أراضينا فبريتوريا تبذل جهودا لاستقطاع أراضينا وضمها الى البانتوستانات التى تنشئها .

لقد أيدت حكومة بلادي قرار الجمعية العامة رقم ٦ / ٣١ ألف الذي دعا جميع الحكومات الى عدم الاعتراف بالبانتيستانات التي تقيمها جنوب افريقيا . ان تأييدنا لذلك القرار كان مبنيا على ايماننا الراسخ بأن تلك البانتيستانات كانت خدعة كبيرة يراد فرضها على غالبية الشعب في جنوب افريقيا بواسطة بريتوريا ، ولا يقصد بها الا حرمانهم من حقوقهم المكتسبة بموجب مولدهم . ان السود في جنوب افريقيا يتجمعون في ١٣ في المائة من اجمالي مساحة جنوب افريقيا ضد ارادتهم ، ويحرمون من جنسية جنوب افريقيا على أساس انهم ينتمون الى مايسمونه بالمستوطنات وليس الى جنوب افريقيا ، ومن ثم فقد أصبحوا غرباء في وطنهم ، وهذا هو الوجه الكريه للفصل العنصري . ان أولئك القادة السود الذين تعاونوا مع نظام حكم بريتوريا في هذه الأعمال الخائنة والاجرامية ، لن يهربوا من حكم الغالبية المقهورة من شعب جنوب افريقيا .

ان حكومة بريتوريا تواصل ، ليس فقط سياسة حرمان السود في جنوب افريقيا من جنسيتهم ولكنها تطبق أيضا سياساتها غير الانسانية لانتزاع الافريقيين من الأماكن التي ولدوا فيها . وفي العام الماضي تم ترحيل آلاف الافريقيين من المناطق التي ولدوا فيها في مودردام بجوار كيب تاون البيضاء في ظروف بالغة الصعوبة في الشتاء . ولقد أدانت صحافة جنوب افريقيا حكومة بريتوريا على أعمالها الوحشية . وفي هذا العام تكرر ترحيل جماعي للأفارقة من ديارهم . وبجرة قلم نقل أكثر من ألفي افريقي من ديارهم في كروسرود ، وازاء اعتراضهم لقد واجهوا أعمالا بوليسية أدت الى موت أحدهم . هذه هي وحشية الفصل العنصري وهذا هو الموقف اللاانساني الذي يجب أن تواجهه هذه المنظمة وجميع البلدان المحبة للسلام والحرية .

وكما تعلم هذه الجمعية ، فان رد فعل جنوب افريقيا على رفضنا التام للعنصرية التي تمارسها ولسياسة البانتيستانات ، كان اغلاق الحدود الجنوبية الشرقية مع ليسوتو . لقد قدرت بلادي كل التقدير رد منظومة الأمم المتحدة على هذا العمل غير المسؤول . ولقد كان قرارا مجلس الأمن ٤٠٢ ( ١٩٧٦ ) و ٤٠٧ ( ١٩٧٧ ) مصدرا رتيحا لشعب ليسوتو . ولقد سرننا أن البعثة التي أوفدها الأمين العام الى ليسوتو ، قد

أظهرت هذه الحقائق في تقريرها . وانني أود باسم حكومة بلادي أن أحيي جميع الدول والمنظمات التي أسهمت في التوصيات التي تضمنها التقرير الوارد في الوثيقة S/12315 . ونأمل في أن يمكننا المبلغ المتبقي ، من مقاومة الضغوط التي لا تزال تمارس من جانب بريتوريا ضد شعب ليسوتو . ومن ناحيتنا ، وكمسألة مبدأ ، فإننا نتعهد بمواصلة سياستنا الخاصة بمقاومة الاشتراك في مهزلة البانتوستانات .

اننا اليوم نستضيف أكثر من ٧٠٠ طفل أسود من جنوب افريقيا ، وهذا جزء من تقليدنا وعاداتنا ، فلقد كنا عادة نقدم الملجأ للمهاجرين من الظلم والاضطهاد . واننا ان نستضيف هؤلاء الأطفال في ليسوتو ، فقد أدى ذلك الى ضغط على مواردنا . واننا نقدر المساعدة التي لا تزال نلقاها من الحكومات الصديقة وذلك لضمان أن يواصل هؤلاء الأطفال تعليمهم وأن يعيشوا في ظروف تحترم شبابهم وكرامتهم .

ان للمجتمع الدولي الحق في أن يعرف أن اللاجئين آمنون في ليسوتو . ولقد شرعت بريتوريا في سياسة ملاحقة شعب ليسوتو واللاجئين . لقد صعدت من أنشطة التجسس في ليسوتو الى الحد الذي جعل بلادي ليس لها خيار ، الا اللجوء الى اجراءات حاسمة .

انني لن أتناول النواحي الصعبة للفصل العنصري ، فلدى وفد بلادي تعليمات ببحث ذلك بعمق في اللجان المختصة . وعلى أية حال ، فانني أود أن انهي كلمتي بأن أقول ، ان على هذه المنظمة أن تخلق تصورا يدعونا الى أن نجاهد في هذا الكوكب ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين .

وفي الجنوب الافريقي منطقة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ، ويجب أن نجاهد من أجل القضاء على خرافة العداوة العنصرية ، وأن نبني صرحا من الانسجام ، صرحا يمبرعن الحقيقة وهي أنه ليس لأى رجل أو عنصر أو أمة أو حكومة أن تتعدى على الحقوق التي منحنا الله اياها . ولنجعل الجهل والمرض والجوع من سمات عصر قد انقضى ، ونخلق الظروف التي تساعد الانسان على أن يطور قدراته بالكامل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥